



## ملحق الجريدة الرسمية

### مجلس الأعيان

الجلسة الثالثة عشرة

من الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة  
١٤١١/٨/٢٠ هجري الواقع في ١٩٩١/٣/٧ ميلادية.

(الجلد ٢٨)

(العدد ١٣)

#### جدول الأعمال

الصفحة

٣

٤

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الإجازات والاعتذارات.

- أ - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد حابس المجالي.
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد ابراهيم عز الدين.
- ج - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد كمال الشاعر.
- د - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد محمد علي بدير.
- هـ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد علي أبو نوار.
- و - طلب معذرة مقدم من سعادة العين السيد طارق علاء الدين.

## (٣) قرارات اللجان:

## اللجنة القانونية

- ١ . استكمال مناقشة وبحث القرار رقم (٤) تاريخ ١٩٩١/١/٢٦ المتعلق بقانون محكمة العدل العليا.  
(ابتداء من الفقرة (ج) من المادة (١٤)).
- ب . تلاوة القرار رقم (٦) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ المتضمن الموافقة على:
  - ١ . مشروع القانون المعدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الأردنية لسنة ١٩٩٠.
  - ٢ . مشروع القانون المعدل لقانون اعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة لسنة ١٩٩٠.
  - ٣ . القانون المؤقت رقم (٢٦) لسنة ١٩٨٨ المعدل لقانون التبغ.
  - ج . تلاوة القرار رقم (٧) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٠ المتضمن الموافقة على:
    - مشروع القانون المعدل لقانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩٩٠.
    - د . تلاوة القرار رقم (٩) تاريخ ١٩٩١/٢/٢٥ والمتضمن الموافقة على:
      - ١ . القانون المؤقت رقم (٣٧) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون العمل.
      - ٢ . القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون محكمة (امانة المعاصمة).
      - ٣ . القانون المؤقت رقم (٣١) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون الاستملاك.
      - ٤ . القانون المؤقت رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٨ قانون معدل لقانون صيانة اسلاك البرق والبريد.

(٤) تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

## مجلس الاعيان

## عضو الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم (الخميس) الموافق ١٤١١/٨/٢٠ هجري، الواقع في ١٩٩١/٣/٧ ميلادي، عقد مجلس (الاعيان) جلسته الثالثة عشرة من الدورة العادية الثانية برئاسة (دولة السيد أحمد اللوزي) وحضور أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة: وتغيب بمعلومة من الأعضاء السادة: كمال الشاعر، حابس المجالي. وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة: ابراهيم عزالدين، محمد علي بدير، طارق علاء الدين، علي أبو نوار. وحضر من الحكومة:

- ١ دولة السيد مضر بدران: رئيس الوزراء ووزير الدفاع.
- ٢ معالي السيد سالم مساعنة: نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية.
- ٣ معالي الدكتور محمد عضوب الزين: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.
- ٤ معالي السيد عبدالرؤف الروابدة: وزير الأشغال العامة والإسكان.
- ٥ سماحة الشيخ عبدالباقى جو: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.
- ٦ معالي السيد المهندس داود خلف: وزير السياحة والآثار.

- ٧ معالي الدكتور عبدالله المكايلة: وزير التربية والتعليم.
- ٨ معالي الدكتور ماجد خليفة: وزير العدل.
- ٩ معالي السيد سعد هائل السرور: وزير المياه والري.

١ . افتتاح الجلسة:



- دولة رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، النصاب قانوني أعلن بدء الجلسة. جدول الأعمال.
- السيد الأمين العام: شكراً دولة الرئيس، جدول الأعمال.
- ١ - تلاوة عضو الجلسة السابقة.
- دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على إعفاء السيد الأمين العام من تلاوة المحضر؟
- الجميع: موافقون.

هكذا جاء الأمر

السيد الأمين العام:

٢ - الأجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة العين الدكتور كمال الشاعر.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد حابس المجالي.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة العضوين المحترمين؟  
الجميع: موافقون.

مجلس النواب

الرقم م ق / ٢٣ / ٨٦٣

التاريخ ١٤١١/٨/٢٠ هـ

الموافق ١٩٩١/٣/٧ م

دولة رئيس مجلس الاعيان

قرر مجلس النواب في جلسته الثلاثين من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب الحادي عشر المنعقدة بتاريخ ١٩٩١/٣/٤، الموافقة على مشروع قانون معدل لقانون الجيش الشعي



لسنة ١٩٩١ كما ورد من الحكومة مع اعطائه صفة الاستعجال.

أبعت لدولتكم ثلاثين نسخة من مشروع القانون المذكور، رجاء التكرم بمرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المتقضى.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

مشروع

قانون رقم ( ) لسنة ١٩٩١

قانون معدل لقانون الجيش الشعي

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجيش الشعي لسنة ١٩٩١) ويقرأ مع القانون رقم (٣٩) لسنة ١٩٨٥، المشار اليه فيما يلي بالقانون الأصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى نص المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٩ -

أ - تطبق أحكام قانون التقاعد العسكري المعمول به وقت حدوث الإصابة على المتقاعين الذين يستشهدون أو يصابون بسبب الخدمة أو في أثناء تأديتهم لها بمقتضى أحكام هذا القانون.

ب - ١ - على الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاعتبارية الأخرى وأصحاب الأعمال الاحتفاظ لمن يستدعى للخدمة في الجيش الشعي من موظفيها أو مستخدميها أو عمالها بوظيفته أو بعمله أو بما هو مساو له في الراتب أو الأجر طيلة مدة وجوده في الخدمة، ويجوز تعيين آخرين بدلاً منهم بصفة مؤقتة إلى أن يصدر قرار بانتهاء مدة الدعوة.

٢ - يعاد المتقاع إلى وظيفته أو عمله إذا طلب ذلك خطياً خلال أسبوعين من تاريخ تسريحه، ويجب اعادته إلى عمله خلال أسبوع من تاريخ تقديم الطلب، على أنه إذا أصبح غير لائق للخدمة بسبب عجز أصابه أثناء العمليات العسكرية أو من جراء قيامه بواجبات الخدمة العسكرية وكان باستطاعته القيام بعمل آخر فيعاد اليه على أن يراعى اسناد العمل الذي يتناسب ووظيفته الأصلية من حيث المستوى أو الراتب أو الدرجة.

٣ - إذا رفض صاحب العمل إعادة المستخدم أو العامل بعد انتهاء مدة الدعوة، عد ذلك فصلاً له، وعلى صاحب العمل أن يدفع للعامل أو المستخدم في هذه الحالة مبلغاً يعادل مجموع الرواتب والملاوات عن ثلاث سنوات على أساس آخر راتب تقاضاه.

٤ - إذا لم يقدم المستخدم أو العامل طلباً للعودة إلى وظيفته أو عمله خلال المدة المنصوص عليها في البند (٢) من هذه الفقرة أو لم يتسلم عمله خلال عشرة أيام من تاريخ صدور الأمر له بتسليم عمله، جاز لصاحب العمل رفض طلب اعادته ما لم يكن التأخير ناشئاً عن عذر مشروع.

٥ - يقدم العامل أو المستخدم طلب اعادته إلى العمل في أي من الحالات المنصوص عليها في هذه الفقرة عن طريق مكتب العمل المختص وعلى المكتب إحالة الطلب إلى صاحب العمل للاجابة عليه.

ج - يتقاضى موظفو ومستخدمو وعمال الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاعتبارية الأخرى المنتقون بخدمة الجيش الشعي وواتهم من الجهة التي كانوا يتقاضونها منها ولمدة لا تزيد على شهرين في كل مرة

مجلس الاعيان

يستدعون فيها، على أن تدفع القوات المسلحة رواتبهم للمدة التي تزيد على ذلك.

د - ١ - لا تدفع أي رواتب أو مخصصات أو مكافآت أو علاوات مالية مقابل الخدمة التطوعية في الجيش الشعبي.

٢ - يحدد مجلس الوزراء بموجب تعليمات يصدرها لهذا الغرض التعويض المالي الواجب دفعه للمتطوع في حالة إصابته بعاقة دائمة أو عجز جسماني أو لورثته الشرعيين في حالة استشهاده وذلك أثناء قيامه بالوظيفة خلال وجوده بالخدمة في الجيش الشعبي.

هـ - تتم معالجة الملتزم والمتطوع في المستشفيات والمراكز الطبية الحكومية والعسكرية مجاناً عن أي إصابة تلحق به أثناء قيامه بالوظيفة.

المادة ٣ - يلغى نص المادة (١٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ١٧ -

أ - يعاقب كل ملتزم امتنع أو تخلف دون عذر مشروع عن تلبية الدعوة الصادرة إليه وفق أحكام هذا القانون بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً، أو بالعقوبتين معاً، إذا كانت الدعوة لأغراض التدريب أما إذا كانت لأغراض ممارسة تدابير التفرير العام أو الخاص أو في حالة الحرب أو الطوارئ، فيعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات.

ب - يعاقب مرتكب أي مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاها بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على مائتي دينار أو بالعقوبتين معاً.

ج - تجوز معاقبة الأشخاص على الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة أمام محكمة عسكرية.

#### الأسباب الموجبة

#### لمشروع القانون المعدل لقانون الجيش الشعبي

إن الأسباب الموجبة للتعديل مرجعها أن القانون بوضعه الحالي مشوب بالقصور من ناحيتين: الأولى أنه يساوي بين الملتزمين والمتطوعين في الحقوق رغم الفارق بينها، حيث أن الملتزمين يمثّلون وضعهم في الحقيقة وضع الجنود الاحتياطيين من مكلفي خدمة العلم، مما يوجب مساواتهم هؤلاء، في أثناء مدة الخدمة في الجيش الشعبي، وتطبيق القواعد نفسها عليهم، وكذلك من حيث حقوقهم في اقتضاء رواتبهم عن مدة خدمتهم في الجيش الشعبي والزام الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والخاصة والهيئات الاعتبارية الأخرى وأصحاب الأعمال

بالاحتفاظ لهم بوظائفهم وأعمالهم وأعادتهم إليها عند انتهاء مدة الخدمة. بالإضافة إلى تطبيق أحكام قانون التقاعد العسكري المعمول به وقت حدوث الإصابة على الذين يشهدون أو يصابون منهم بسبب الخدمة أو في أثناء تأديتهم لها.

أما من الناحية الثانية: فإن القانون لم يرتب في المادة (١٦) منه أي عقوبة على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الذين يعوقون أو يؤخرون الملتزمين عن تلبية دعوتهم للتدريب أو الخدمة التي تصدر إليهم بمقتضى أحكام القانون، كما أن المادة (١٧) منه نصت على معاقبة الملتزم فقط عند امتناعه دون عذر مشروع عن تلبية دعوة التدريب، ولم تنص على معاقبة الملتزم الذي يمتنع أو يتخلف دون عذر مشروع عن تلبية دعوة الخدمة الصادرة إليه في حالة الحرب أو الطوارئ أو الحالات الأخرى.

وعلى هذا، ورعاية لحقوق ملتزمي الجيش الشعبي، وكفالة احترام أحكام قانون الجيش الشعبي وعدم مخالفتها أو مخالفة قواعد الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاها، فقد رُئي تعديل القانون في ضوء الأسباب المشار إليها.



دولة رئيس المجلس: يحال إلى اللجنة القانونية، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم.

السيد الأمين العام: ٣ - قرارات اللجان.

١ - قرارات اللجنة القانونية.

أ - استكمال مناقشة وبحث القرار رقم ٤٥ تاريخ ١٩٩١/١/٢٦ المتعلق بقانون محكمة العدل العليا ابتداءً من الفقرة وجـ من المادة ٤١٤.

دولة رئيس المجلس: شكراً، معالي الدكتور اسحق الفرحان.

السيد اسحق الفرحان: دولة الرئيس، اقترح أن يخصص جزء في بداية الجلسة لمناقشة الأوضاع العامة ثم نأتي إلى جدول الأعمال حسب الروتين.

دولة رئيس المجلس: هل يرغب المجلس

هكذا منه لأجل

الكریم باعطاء الفرصة للتحدث؟  
معالي الأستاذ جعفر الشامي.



السيد جعفر الشامي: دولة الرئيس، سبق وأن طلب المجلس من دولة رئيس الوزراء أن يطرح على المجلس الكريم الأوضاع الحاضرة والتطورات الأخيرة في العراق وفي الوطن العربي. ووعد دولة الرئيس أن يتصل ببوليتكم لتحديد موعد لهذا الغرض.

مع احترامي لاقتراح الدكتور اسحق، اقترح أن يؤجل البحث في هذا الموضوع كاملاً إلى أن يعين دولة رئيس الوزراء موعداً لهذه الغاية، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: اخي معالي العين جعفر الشامي، بعد الحديث مع دولة رئيس الوزراء حول هذا الأمر ذكر دولته أن ليس لديه جديد في هذا الأمر بالذات، والأمر متروك للمجلس الكريم، إذا أحب الأخرى أن يتحدثوا بما توجب الأمور فهذا متروك لهم، الأستاذ كامل الشريف.



السيد كامل الشريف: شكراً دولة الرئيس. الحقيقة منذ الجلسة الماضية جد تطورات في المنطقة وكان من المفروض أن مجلس الاعيان يبدى رأياً فيها، وهي أوضاع على جانب كبير من الخطورة ولها آثار مهمة على حياتنا السياسية العامة في المنطقة وعلى العراق الشقيق وعلى الدول العربية الأخرى.

وأنا لا أتصور حقيقة أن الموضوع، وإن كانت المعلومات مهمة، لكن ما وضح من المعلومات حتى الآن بشكل واضح ومريح أصبح يستحق كلام مجلس الاعيان، خصوصاً وأن اخواننا في مجلس النواب قد أبدوا رأيهم ووضحوا غايتهم. فاعتقد أن سكوت المجلس هذه الفترة الطويلة ربما لا يكون هو الأسلوب الأمثل.

فمع الاحترام والشوق لما لدى رئيس الوزراء من المعلومات لكن هذه ممكن تستدرك في المستقبل، لكن ما وضح الآن من حقائق في المنطقة في ظني أصبح يقتضي أن يصدر عن المجلس شيء في هذا الموضوع. ولذلك أنا التي

على اقتراح معالي الأخ اسحق الفرحان،  
وشكراً.

دولة رئيس المجلس: هل يرغب المجلس الكريم بأن يتحدث من يود الحديث في هذا الأمر بغض النظر عن مزيد من المعلومات أو مزيد من الحقائق، وهذا متروك لكم إذا أردتم.

أصوات: تنفي على ذلك.

دولة رئيس المجلس: هنالك بعض الاخوان يثبون بعضهم بعضاً، الأستاذ حمد الفرحان.



السيد حمد الفرحان: لو تكرمت والاخوان مجلس الاعيان قادر على ابداء الرأي، الاعيان قادرين على طرح آرائهم بصرف النظر عن أي معلومات. ولكن هناك قضايا محددة نرغب من الحكومة ومن رئيسها أن يثير المجلس حولها لأنها تؤثر على الآراء، كلها متصلة بالأحداث المتسارعة الأخيرة. نحن نريد أن نسمع قبل تبدي رأياً جماعياً للمجلس، رأي الحكومة في نقاط محددة مثلاً ما موقف الحكومة

من بيان دمشق؟ وبيان سياسة الدول الثمانية؟ هذا يؤثر كثيراً على استنتاجات المجلس وعلى الموقف الأردني.

أيضاً مثلاً هل تجري الحكومة اتصالات ناشطة مع الدول الثلاثة عشر خارج مجموعة الثمانية وما مضمون هذا الاتصال؟ وهل نحن على حياء تجاه هذه الدول التي استجملت والتي تمثل أكثرية عربية؟ هذا يؤثر على استنتاجات المجلس. ما مضمون المباحثات مع وزير خارجية كندا؟ هذا يؤثر على استنتاجات المجلس. ما الخطوات التي اتخذتها الحكومة الأردنية لرفع الحصار الاقتصادي عن الأردن والمليقات التي مارسها ظلياً وبلا شرعية دول المدوان على توريدات الأردن وحاجاته الغذائية؟ هذه النقاط تؤثر على استنتاجاتنا.

ليس القصد أن نلقي خطباً بتقييم الموقف وتأييد العراق وإيجاد آراء بالنظام الجديد، نرغب أن تساعدنا الحكومة وتشاركنا بتوضيح نقاط تساعد على طرح آراء ذات قيمة. اقترح أن لا يُجنب قبل أن تبدي آرائنا إجابة الحكومة على هذه الأسئلة على الأقل كإجابة لأي طرح عملي وليس خطابي. اقترح أن نطلب من الحكومة الآن محاولة الإجابة على هذه الأسئلة ثم سنبدى آراء في الموقف. هذا الذي أطرحه وأرجو أن يكون موضع موافقة، شكراً دولة الرئيس.

دولة رئيس المجلس: يا اخوان لتنظيم العمل إذا كل واحد يبدى بعض الآراء المتعلقة بهذه القضية تكون بدناً بالنقاش

مجلس الاعيان

وبالحديث في هذا الأمر بمزول عن أي شيء آخر. إذا كان المجلس الكريم يرغب أن يتكلم بعضهم أو جلهم في هذا الأمر أنا أترك القرار فيه للمجلس الكريم، الحكومة حاضرة وسامعة، فإذا كان المجلس يرغب في الحديث في هذا الموضوع بالذات فمن يوافق على هذا الاقتراح وقد تحدث فيه ثلاثة من الاخوان؟ هل يوافق المجلس الكريم أن نبدأ حديثاً في هذا الأمر؟

السيد اسحق الفرحان: إذا سمحت سيدي الرئيس، ليس هناك تناقض بين ما تفضل به الأستاذ حمد الفرحان والأستاذ جعفر الشامي وبين اقتراحي الحديث حول هذا الموضوع، لأن الساحة السياسية ليست ساكنة ومتحركة دوماً وكل يوم فيه أحداث. ومعظم النقاط والاستفسارات التي أثارها حمد بيك يعني بالأمس وزير خارجية كندا جاء وبالإس صدر البيان المشترك عن الدول الثمانية، والأحداث يومياً تتكرر. لكن هناك بعض الحقائق الكبرى الموجودة والتي لا تحتاج إلى معلومات منها استمرار وجود الاحتلال الأجنبي أو الوجود الأجنبي على أرض العراق، منها محاولة تجزئة العراق، فيه أحداث كثيرة ونستطيع أن ندلي بدلوها. وأقول لا يوجد تناقض بين الحديث حول كبريات الأمور الواضحة على الساحة وبين أن نطلب من دولة رئيس الوزراء أن يدلي بالمعلومات التي يطلبها المجلس الكريم في أي جلسة قادمة، ولكن في مطلع الأسبوع القادم مثلاً، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الأستاذ أمين شقير.



السيد أمين شقير: شكراً سيدي

الرئيس.

في الواقع أن الموضوع الذي طُلب أن يفتح في هذه الجلسة سبق وأن وجه إلى دولة رئيس مجلس الاعيان طلب اصولي قدمه أربعة اخوان من أعضاء المجلس يطلبون تخصيص جلسة لهذا الموضوع، وليس فتح حوار على هامش جلسة. نريد أن نتكلم في هذه الأمور بوضوح ودون أن نشعر بملاحقة الوقت وضغطه.

لذلك وبالإضافة إلى ما تفضل به معالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية من أهمية التطورات الحاصلة اليوم، فالتنازع بأهمية وجود دولة رئيس الوزراء وما يمكن أن يلقه من أضواء على ما يجري وما يمكن أن يواجهه هذا البلد. لذلك فأننا أرى أن تخصص جلسة ولتكن يوم السبت، غصصة لهذا الموضوع بمحضرها دولة رئيس الوزراء وطبعاً كل أعضاء المجلس ليقولوا قولهم وليبينوا رأيهم ويثيروا القضايا التي

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، السيد الأمين العام بالله سجل من يود الكلام. يا اخوان القضية مثل ما تفضلتم ما دام الحكومة موجودة والسلي عند حديث يتحدث، وستستمعوا إلى رأي الحكومة بالتالي في مجمل الأمور. معالي نائب رئيس الوزراء.



معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية: شكراً دولة الرئيس. الصحيح كان من المقروض أن يكون دولة الرئيس حاضراً في هذه الجلسة منذ بدايتها، إلا أنه قبل حوالي نصف ساعة اتصل بي وكنت خارج عمان يطلب مني لأمر طارئ أن أعود لأحضر مع الاخوة الزملاء الوزراء لأحضر جلسة مجلس الاعيان، لأنه سيتأخر بعض الوقت عن حضور هذه الجلسة، ولأنه كان حريصاً على أن يكون معكم في هذه الجلسة منذ بدايتها. ولذلك حضرت ويقصر دوري على الاستماع، واعتقد إذا بدأنا بجدول الأعمال لهذه الجلسة العادي المبلغ إلى الأعضاء ونسير في بعض مواءم حين يحضر دولة الرئيس ويجب على كثير من

تشكل هوماً وأخطاراً لا بد للحكومة ولللمجلس أن يكون له رأي فيها، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، دولة



دولة السيد أحمد عبيدات: شكراً دولة الرئيس.

أقترح ما دامت الحكومة ممثلة في هذه الجلسة بعدد من الوزراء ومعالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، اعتقد أن نبدأ جلستنا ونبدأها بالبحث السياسي العام الذي يتوق إليه أعضاء هذا المجلس بصرف النظر عن المدة التي يستغرقها هذا البحث، وبذلك نكون قد وفقنا بين جلسة غصصة لهذا البحث وبين الهدف من جلستنا هذا اليوم، وشكراً.

أصوات: نثني على الاقتراح.

دولة رئيس المجلس: شكراً، إذن هل يوافق المجلس الكريم على أن نبدأ بالاستماع إلى من يود الكلام في هذا الموضوع؟ الأكثرية: موافقون.

١٠٠٠

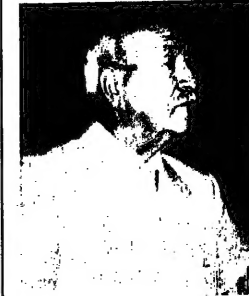


التساؤلات والأسئلة التي طرحها الأخوة اعتقد انه تكون أفضل طريقة لتنظيم العمل لانه وعدني كما وعد دولة رئيس مجلس الاعيان انه سيحضر في هذه الجلسة، الا انه قد يتأخر قليلاً ولا اعرف ما هو السبب الذي دعه للتأخر، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً معالي نائب رئيس الوزراء، اذن أماننا الآن موقف واضح، هل يرغب المجلس أن تبدأ بتجابهة البحث في قانون محكمة العدل حتى حضور دولة رئيس الوزراء وعندها تبدأ بالبحث السياسي المتعلق بهذه القضية، موافقون؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، سعادة مقرر اللجنة القانونية.



السيد نجيب الرشدان مقرر اللجنة القانونية: بسم الله الرحمن الرحيم وصل البحث في الجلسة السابقة الى المادة ١٤٥ ووقفنا عند الفقرة وجع حيث اعيدت الى اللجنة القانونية لاعادة مناقشتها، وقد ناقشت

اللجنة هذه الفقرة وقدرت بالأكثرية الاصرار على قرارها السابق وأن تبقى الفقرة وجع كما هي. وللتذكير أعيد قراءة الفقرة وجع ومع مراعاة ما ورد في المادة (١٠٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية، لرئيس المحكمة أن يطلع على المستندات والملفات التي أصدر رئيس الوزراء شهادة بأن افشاها يضر بالصلحة العامة ليقدر رئيس المحكمة ما يراه مناسباً بشأنها. وأوصت اللجنة المجلس الكريم أن يوافق على هذه الفقرة كما وردت من اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس: معالي الأستاذ عمر النابلسي.



السيد عمر النابلسي: شكراً دولة الرئيس.

طلما أن اللجنة القانونية قد وافقت فقط بالأغلبية على هذه الفقرة، وكان عدد من أعضائها قد اختلف مع الأكثرية بهذا الشأن، وبما أن الأمر متروك الآن للمجلس الكريم أن يقدر بشأنه. فيجدد أن يبدى في المجلس الرأي

للمارص هذه الفقرة، وأرجو أن الخصة في فقرات ثلاث.

الفقرة المقترحة تعطي لرئيس المحكمة أن يتصرف أو يقرر بشأن أمر قرره دولة رئيس الوزراء، دولة رئيس الوزراء يقرر أن افشاء معلومات أو وثائق أو مستندات معينة يضر بالصلحة العامة. في رأيي وهذا الرأي كانت الأقلية قد استقرت عليه، هذا يجعل من القضاء رقيباً على عمل يدخل في صميم اختصاص

السلطة التنفيذية ويتعلق بعمل دولة رئيس الوزراء، وفي هذا تنازع بين سلطتين يجدر بهذا القانون أن لا يثير مثل هذا التنازع. ومن ناحية قانونية صرفة فهناك رأي أرجو من المجلس الكريم أن يبرره اهتمامه وهو رأي قانوني يحض نيلخص في أن هذه الفقرة بالأصل لا لزوم لها في القانون، حيث أنها لا تنور إطلاقاً، ويتضح هذا اذا رجعنا الى المادة العاشرة من مشروع القانون التي تحيد الأسباب التي يمكن بداع منها أو بسببها أن تفسخ محكمة العدل العليا القرار الإداري وتحكم بالغائه. فهذه محددة على سبيل الحصر بأن يكون ذلك القرار قد صدر عن جهة غير مختصة، أو كان مخالفاً لأحكام القوانين والأنظمة المعمول بها. أو يفتقر بعيب في الشكل أو كان مشوباً بعيب الغلو في اساءة استعمال السلطة.

في الحالات الثلاث الأولى لا يتصور إطلاقاً من الناحية العملية أن تحيط بذلك القرار أسباب متضمنة في وثائق يمكن لرئيس الوزراء أن يأتي بها ويقرر أن افشاها يضر بالصلحة العامة. فالمشكلة التي تحاول الفقرة وجع المقترحة

أن تعالجها تنور فقط عند الحالات التي يُطعن فيها بقرار يُزعم أنه مشوب باساءة استعمال السلطة، وفي هذه الحالة يترك للقضاء الذي يقرر بشأن هذا القرار إما أن يلغي لوجود هذا العيب فيه أم لا. ولا يتصور أيضاً أن يحرم القضاء من تقرير ما اذا كانت الأسباب التي دعت في ذلك القرار مستندة أيضاً الى معلومات لا يجوز افشاؤها أو أن افشاها يضر بالصلحة العامة.

لهذا السبب حاولت أن أخص المناقشات التي دارت في اللجنة بشأن هذه الفقرة، وكان رأي الأقلية المكونة من أقلية بسيطة، ترى عدم ضرورة وجود هذه الفقرة في المادة لتزجدها واعتبارها في غير محلها، وخاصة السبب الأساسي وهي أنها تجعل من رئيس المحكمة حكماً على أمر قرر بشأنه دولة رئيس الوزراء. ثم أن الفقرة أتت غامضة في حكمها لأنها تقول أن رئيس المحكمة يقرر ما يراه مناسباً بشأن هذه المستندات، هذا أمر غير واضح إطلاقاً في النص مما يجعله معيماً، لأنه اذا قرر القرار المطلوب ليس ما يراه مناسباً، القرار لا يخرج عن إحدى حالتين إما أن يرى أن قرار دولة رئيس الوزراء باعتبار هذه المستندات افشاها يضر بالصلحة العامة فيجيزها ويقرر بخلاف ذلك، ومعنى هذا أن تحضر هذه المستندات للمحكمة وتعرض على الخصوم ويجري النقاش بشأنها. أو أن يقرر رئيس الوزراء على رأيه فيبقى هذه المستندات سرية ولا يُفشى مضمونها.

ولذلك أرى أن النص الذي يقول ويقدر رئيس المحكمة ما يراه بشأنها الرقيب ما هو

هذا هو النص

دوره في هذه القضية؟ هل هو دور قضائي أم دور اداري؟ اذا كان دوراً قضائياً فهذا يجب أن يكون للمحكمة بكاملها، لأن الذي يحكم بشأن القرار هيئة المحكمة وليس رئيس المحكمة. هذا ملخص للنقاش الذي دار كي يتمكن المجلس في ضوئه من التقرير بشأن قرار اللجنة الذي صدر بالأغلبية وليس بالإجماع، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: ابدأ فيما يتعلق برئيس المحكمة ودوره في هذا المجال، نظرت اللجنة بأن عرض الوثيقة التي شهد رئيس الوزراء بأن افشائها يضر بالمصلحة العامة تحتاج الى سرية، وإذا عرضناها على المحكمة مباشرة لتقرر أن افشائها يضر بالمصلحة العامة أم لا تكون قد خرقنا القاعدة أن السر اذا تجاوز الاثنين ذاع. الاصل هو أن يكون الرأي للمحكمة بعد أن تطلع عليها بجلسة سرية، ولكن نظرت اللجنة الى أهون الشرين وقالت انه يكلف رئيس المحكمة بالاطلاع على هذا المستند وينظر فان كان إبرازه يضر بالمصلحة العامة أقر شهادة رئيس الوزراء، وإلا يقرر عرضها على المحكمة. وهذا من سياق النص لأن الزميل الفاضل يقول النص غير واضح، مع أن الشهادة هي حصانة للوثيقة ضد إبرازها. وسياق الكلام أن الرئيس إما أن يقرر تأييد الحصانة لهذه الوثيقة أو يقرر إبرازها، وهذا معنى التعبير ويقرر رئيس المحكمة ما يراه مناسباً يشأها. ولذلك فيه وضوح لأنه يستقرىء النص ويفهم من سياق الكلام، أما أن نقرض رئيس المحكمة وقياً على رئيس الحكومة، ليست رقابة لأن سلطات

الدولة تتعاون وفيه رقابة متبادلة بين السلطات كلها. مجلس الامة معرض للحل من قبل السلطة التنفيذية، والسلطة التنفيذية معرضة لطرح الثقة بها ونزع الثقة منها لتستقيل. وهكذا فيه رقابة متبادلة، لكن روح التعاون وروح الفريق الذي يعمل للوطن وعلى هذا الأساس لا يوجد حيف في أن يتولى رئيس المحكمة البت بهذا الأمر، لا سيما وأن محكمة العدل العليا كما رأيتم في المادة التاسعة لها الحق أن تلغي قرار مجلس الوزراء لما يكون مخالفاً للقانون أو فيه اساءة استعمال للسلطة أو فيه عيب بالشكل كما ذكر معالي الأخ الكريم.

اذن المقروض أن يكون ثمة رقابة، وهنا اذا اكتفينا بالشهادة بحصانة هذه الوثيقة عندئذ نهدر حقوق الناس المتعلقة بهذه الوثيقة. وهي قليلة لكن قلتها لا تعني أن نهدر حقاً، ولذلك بقاء هذه المادة أفضل من حذفها ولا سيما أن نصها من قبيل الضمانات التي يكفلها القانون للمواطنين ولحرياتهم وحقوقهم عند اقامة الدعوى.

وهذه ليست من أسباب المادة هذه والفقرة لا تتعلق بأسباب الالغاء، إنما تتعلق بالبيّنات وتقديدها، لأن الاصل بالاشياء الاباحة ويجوز للواحد أن يطلب أي مستند عند الحكومة وتبرزه تأييداً لدعوى المدعي. لكن في المادة ١٠٨، منعت هذا الحق عن المواطنين، نحن نعود للأصل. ولذلك انصح بالموافقة على هذه الفقرة كما وردت من اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس: الحقيقة لزيادة وضع الأمور أمام المجلس الكريم، اللجنة

عندما أعادت النظر فيها بقيت جلسة كاملة، وفي كل فريق باللجنة متمسك برأيه، وكانت نتيجة التصويت خمسة مع بقاء هذه الفقرة وأربعة ضد بقائها. ولا اعتقد أن هناك أفكار جديدة الآن لطرح على المجلس، الأستاذ حمد.

السيد حمد الفرحان: شكراً دولة الرئيس.

أنا أخاف من أن يقر المجلس نصاً خالياً من التوازن، نحن في صدد رأيين يلتفتان على وثيقة يُدعى بأنها سرية. أحد الرأيين لرئيس الوزراء وعم نعطى الحق لرأي ثاني لرئيس المحكمة منفرداً أن يقول عكس الرأي الأول. وهنا يصير رأيين في قضية، رئيس الوزراء يقول سرية وشخص واحد هو رئيس محكمة يقول غير سرية. رئيس المحكمة بنظري كقاضي يمكن يكون أقل قدرة على الحكم بسرية وثيقة لها طابع سياسي من رئيس الوزراء، قد يكون متعادل مع رئيس الوزراء. عندما يتعادل رأيان كيف نعطى الأرجحية لرأي واحد؟ لشخص واحد؟ اعتقد أن المجلس لا يبيع لفرد واحد أن يتخذ قراراً، وهي سابقة غير صحيحة.

أنهم كما ذكر معالي مقرر اللجنة أن المحكمة لها حق الغاء قرار مجلس الوزراء، المحكمة وليس رئيس المحكمة، ليس فرد. أنهم أن يوضع النص هنا انه اذا اختلف رئيس المحكمة مع رئيس الوزراء حول السرية يحال الرأيين للمحكمة بجلسة سرية، هذا عمل، ولكن أن نعطى جانب واحد أمام رجلين مسؤولين بسوية واحدة، أن نعطى واحد حق القرار الفردي مخالف لكن مبادئ التوازن في

القرار. أنا اعتقد أن إجازة هذه المادة بهذا النص سوف يكون مطمئناً لمعادلة وتوازن اتخاذ القرار، واقترح أن لا تجاز هذه الصيغة.

دولة رئيس المجلس: شكراً، معالي الأستاذ عمر النابلسي.

السيد عمر النابلسي: سيدي الرئيس. لا بد لي من توضيح بشأن ما ذكره سعادة المقرر حول الرقابة المتبادلة بين السلطات، فقد قلت أن إعطاء هذه الصلاحية لرئيس المحكمة أوحى للمحكمة هو يجعل من القضاء وقياً على أمر يدخل في صميم اختصاص السلطة التنفيذية. الرقابة المتبادلة أو رقابة القضاء هي الرقابة على تطبيق القانون إعمالاً لمبدأ المشروعية، مبدأ المشروعية يقضي بأن تخضع جميع السلطات للقانون ولأحكام القانون والدستور، فإذا ما أخلت إحدى السلطات بذلك تكون الرقابة للقضاء أما في الأمور التي لا ينظمها قانون والأمور التي متفق على أنها تترك للسلطة التقديرية للإدارة، لا رقابة لأحد عليها لأنها غير محكومة بقواعد قانونية ومن قبيل ذلك أعمال السيادة، تعيين السفراء، أو تبادل الاعتراف بين الدول. ليس هناك أي مجال للقضاء لأن يلغي قراراً من هذا الشأن على أساس أن هذا القرار هو داخل في صميم اختصاص السلطة التنفيذية ولا تحكمه قواعد قانونية عديدة يرجع لها القضاء لتقرير حكمه. ومن قبيل هذه الأمور الواضح جداً أي أمر يتعلق بالأمن والسلامة العامة، وهذا ما أشار إليه الأستاذ حمد عندما قال أن رئيس الوزراء أو سلطات الأمن أقدر بالتأكد من أي قاضٍ على

هكذا عهد الأمان



تقرير ما اذا كان افشاء معلومات أو وثائق أو مستندات ضار بالمصلحة العامة أم لا، لأن هذه المسألة لا يحكمها قانون فهي مسألة واقعية وتقديرية ويرجع فيها إلى ما لدى الجهة التنفيذية من معلومات ومن تحريات ووثائق وغيره. إخضاعها لرقابة القضاء حتى للمحكمة برمتها وبإرادي مخالف لأصل أساسي وأصل عام، ولذلك أنا كنت في اللجنة القانونية ضد إدراج هذا النص بصورته الحالية، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، دولة الأستاذ بهجت التلهوني.



دولة السيد بهجت التلهوني: أولاً: السلطة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس النواب، ثانياً: نص الدستور على أن السلطة التنفيذية هي التي تدير شؤون الدولة، ولذلك للسلطة التنفيذية أن تضع التشريعات وتضع الأمور التي تدير بها أمور الدولة. وللسلطة التنفيذية وبخاصة دولة رئيس الوزراء أن يضع عيون وأرصاء لمصلحة الدولة، واعتقد بأنه هذه

التقارير أو هذه الوثائق لها حصانتها لا يطلع عليها بعض وزرائه، فكيف يطلع عليها الغير؟

أنا أحترم القضاء ولكن لا يجوز للقاضي الذي لا يجوز له أن يحكم بعلمه أن يطلع على وثيقة من وثائق ممنوعة أو عسمة على الغير. ولذلك أنا أرى بأن هذه الفقرة يجب شطبها ولا يجوز للقاضي أن يطلع عليها، لأنه إذا اطلع عليها يريد أن يدخل مفهومها أو نصها أو إفشاء شيء في المستقبل عن سريتها في حكمه سواء هو أو قضائه.

وبهذا اعتقد أن السرية التي تتمتع بها الحكومة أو سلطاتها التنفيذية تزول، وبزوالها تفقد السلطة التنفيذية بعض عيونها. لا يمكن لمن يأتي بخبر مهم لسرية الأمور أن يأتي في المستقبل ربما يكشف عن اسمه. ولذلك أرى الأولى شطب هذه الفقرة بقاتها، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، الحقيقة الأمر صار واضحاً. إذن أمانتنا العملية التالية، اللجنة القانونية أوصت بإدراج أو بوضع هذه الفقرة. هناك اقتراح من بعض الأخوة معارضاً لتوصية اللجنة ويريدون عدم إبقاء هذه الفقرة. ولذلك الاقتراح الأبعد هو الذي يُطرح للتصويت قبلاً، من يوافق على شطب هذه الفقرة؟

السيد المقصور: إذا سمحت سيدي الرئيس قبل التصويت، الأستاذ حمد اترح أنه ما يكفي رئيس المحكمة وأنه إذا كانت المحكمة يمكن يكون أفضل. فلنعتبر هذا الاقتراح أن

تعدل بحيث تغطي الصلاحية إلى المحكمة بجلسة سرية.

دولة رئيس المجلس: يا سيدي المقرر فيه اقتراحين، اقتراح من حمد بيك بإضافة المحكمة بدلاً من رئيس المحكمة. من يوافق على هذا؟ لم يفسر الاقتراح، الاقتراح الآخر وهو شطب هذه الفقرة خالقاً بذلك توصية اللجنة، من يوافق على شطب هذه الفقرة؟ تخصي الأيدي الموافقة السيد الأمين العام.

السيد الأمين العام: ١٨٥ من ٣٤٥. دولة رئيس المجلس: ١٨٥ من ٣٤٥، إذن تشطب هذه الفقرة. المادة التي تليها.

السيد المقرر: المادة ١٨٥: قررت اللجنة إعادة صياغتها على النحو التالي: يقدم استدعاء الدعوى إلى رئيس الكتاب في المحكمة مع المرفقات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من المادة (١٤) من هذا القانون وبعد آخر من النسخ يكفي لتبليغها لكل من المستدعي ضده أو ضدهم إذا كانوا أكثر من واحد، ويكتفي بتقديم نسخة واحدة للمستدعي ضدهم إذا كانوا من غير أشخاص الإدارة العامة الحكومية الذين ينوب عنهم عام واحد.

دولة رئيس المجلس: موافقين على هذه الفقرة كما صاغتها اللجنة؟ الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ١٨٥: قررت اللجنة شطب العبارة التالية من آخرها (المعمول به والجلدول الملحق به) وفقاً للأحكام الواردة فيها).

أن وصفه بالمعمول به والجلدول الملحق به هذا يزيد لا موجب له ولذلك شطبته اللجنة على أساس أنه لا يضمن نظاماً إلا إذا كان معمولاً به.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً.

السيد المقرر: المادة ١٧٥

الفقرة ١: قررت اللجنة إجراء التعديل التالي عليها:

- شطب عبارة (للمصلحة التي يراها مناسبة) الواردة فيها والاستعاضة عنها بالعبارة التالية:

ولمدة لا تقل عن يوم واحد ولا تزيد على عشرة أيام.

لأن اللجنة رأت أن كل سلطة مطلقة مفسدة مطلقة، لا تمنح الصلاحيات مطلقة وإنما قيدها.

- وكذلك إضافة العبارة التالية: وتبلغ الطالب، بعد عبارة (من تاريخ) الواردة في آخر سطر لها لتصبح (من تاريخ) تبلغ الطالب).

لأنه لا بد أن يعلم الطالب حتى يكون عنده مجال للمراجعة وأوصت اللجنة الموافقة على التعديل.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

١٨٥ من ٣٤٥

السيد المقرر:

- والموافقة على الفقرة (ب) كما وردت بنصها من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر:

- والموافقة على الفقرة (ج) كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة التالية من آخرها:

(ليحق له الاستناد اليها كمينات في الدعوى).

وأيضاً رأيت اللجنة أن هذا التعديل يزيداً فحذفته وأوصت بقبول الفقرة (ج) أيضاً معدلة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على التوصية؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: والموافقة على الفقرة (د) كما وردت بالقانون المؤقت.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: والفقرة الجديدة (هـ) كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: تفضل استاذ عمر النابلسي.

السيد عمر النابلسي: لي ملاحظة تطبق

على المواد مجملها ومن ضمنها الفقرة (هـ) التي لم يتم التصويت عليها. وهي أن المستقر أن دعاوى محكمة العدل العليا، دعاوى القضاء الإداري، التي يلجأ فيها المواطن للنظام ضد الحكومة، في مجلس الدولة المصري والفرنسي وفي جميع دول العالم لا تسترقى رسوم ولا تشترط تقديم لائحة ولا يشترط تقديم محامي استاذ مدته كذا. الفكرة فيها هي الدعاوى المقاتلة ضد الحكومة من مواطنين، قد لا يكون المواطن مالكا لأي رسوم وقد لا يكون مستنداً لتوكيل محامي، يمكنه أن يذهب الى المحكمة ويقدم شكواه شفويًا.

ومع ذلك هذه المبادئ وحتى لو استقر الرأي على ضرورة هذه التفصيلات فمن رأيي أن لا مكان لها في قانون كهذا، هي تفصيلات يمكن أن تعالجها الأنظمة أو تعالجها القواعد العامة في التقاضي، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: التي تفضل فيه معالي الزميل الكريم تتعلق بالمادة ١٦٦ التي صوتنا عليها وانتهت، أما هذه المادة ما لها علاقة بالرسوم. ولذلك البحث يدور حول الفقرة (هـ) التي هي موضع التصويت.

دولة رئيس المجلس: آخر فقرة في المادة ١٧٥ موافق عليها المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، الأستاذ حمد الفرخان.

السيد حمد الفرخان: اعتقد أن مناقشتنا

يجب أن لا تأخذ دور التسارع.

دولة رئيس المجلس: ما فيه تسارع حمد بك.

السيد حمد الفرخان: طلب معالي العيون عمر النابلسي أن يسدي ملاحظته على تلك الفقرة قبل أن يجاز ويوافق عليها، ولكن دولة رئيس المجلس لم يلحظ يده المرفوعة، هل يسقط حقه؟

دولة رئيس المجلس: يا ستاذ حمد شكراً على هذه الفقرة التي جاءت بعد الأوان. تفضل السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة ١٨٥: الموافقة على الفقرة (أ) منها كما وردت بالقانون المؤقت ومن مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: وشطب الفقرة (ب) حيث لا لزوم لها إذ أن المحكمة تبت في الأمور الواقعية المقدمة اليها وفق الأصول.

دولة رئيس المجلس: موافق المجلس الكريم على شطب الفقرة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ١٩٥ الفقرة (أ) الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب، مع شطب العبارة التالية من آخرها: (ألا إذا رأت المحكمة خلاف ذلك).

إذا أردتم الأيضاح لأنه فيه خطورة بقاء النص القديم وهذا الخلف معناه التقيد بأسباب الدعوى ووقائعها، لأنه إذا رأت المحكمة خلاف ذلك معناه تسمح بقبول اللوائح أو قبول أسباب جديدة ووقائع جديدة وهذا خلاف مقاصد القانون وغاياته بأن يجدد المهل لأجل تقديم الوقائع والبيانات، ولذلك أوصت اللجنة بشطب العبارة الأخيرة من الفقرة الأخيرة.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ عمر النابلسي.

السيد عمر النابلسي: سيدي، لقد رفعت يدي طالباً الكلام ليدي لكم أي أصوات أصوت بالموافقة.

دولة رئيس المجلس: هل أي فقرة؟

السيد عمر النابلسي: على الفقرة التي قررت اللجنة شطبها، أولاً أرجو أن أوضح بأن لم أحضر اجتماعات اللجنة القانونية الخاصة بهذا الجزء.

دولة رئيس المجلس: لو سمحت استاذ عمر بندي نتفهم أنا وإياك، هل تريد أن تبحث في فقرة وافق المجلس على قرار اللجنة؟

السيد عمر النابلسي: لا، بندي أقول أنه قبل موافقة المجلس كنت أريد أن أبدي ملاحظة على قرار اللجنة القانونية.

دولة رئيس المجلس: لحظة، معالي الدكتور اسحق.

مجلس الاعيان  
١٩٩١/٣/٧

المقرر، لانهم اثاروا نقطة نظام الاخوان انه لا يُتَرح شيء أو بدنا نصوت على شيء أن نعطى مهلة. الأستاذ أبورسول.



السيد محمد رسول الكيلاني: يا سيدي أؤيد الاقتراح اللي تفضل فيه الأخ جعفر الشامي، والمادة ٤٨٨ من النظام الداخلي لمجلس الاعيان الفقرة الأخيرة منها تجيز اقتراحه ثم يأخذ الرأي على كل مادة يقول التعديل، ويجوز الاكتفاء بتلاوة قرار اللجنة والأسباب الموجبة اذا وافق المجلس على ذلك وقراءة المواد التي يقترح أحد أعضاء المجلس أو بعضهم مناقشتها. اذا فيه نقاط للنقاش تناقش أو يوافق على اقتراح اللجنة ككل.

السيد المقرر: يا سيدي في بداية الجلسة أثبت مسألة أن نكتفي بتقرير اللجنة، وعارضنا هذا الرأي وسار المجلس على مبدأ أن نقرأ القانون مادة مادة نظراً لأهميته، وأما اذا تمودوا عن قراراتكم بفضولهم ومن حقيكم أن تقرروا ما

السيد اسحق الفرحان: أرجو من الرئاسة الجلييلة قبل أن يطرح الموضوع على التصويت أن يقال هل أحد من الأخوة يريد أن يناقش، أنا مثلاً شفت اصبح أبوبيل. أما بعد أن يطرح الموضوع على التصويت ويصوت فالنظام يقتضي أن لا نعود لبحث أي شيء.

دولة رئيس المجلس: لا يا سيدي، أنا أعطيت الأستاذ عمر لأنه تصوري كان يمكن به يقول نعود للبحث في الأمور السياسية. فأنا أحب لأن القانون مهم ومشينا فيه الآن أن نخلصه ونعود للأمور السياسية، وننام احنا ودولة الرئيس والاخوان الليلة هنا. تفضل استاذ جعفر.

السيد جعفر الشامي: هذا القانون وغيره من القوانين أحيلوا من المجلس الكريم الى اللجنة القانونية، والتي هي مشكّلة من أخوة ذوي اختصاص وكفاءة متميزة.

أقترح ما يلي، ما أقرته اللجنة القانونية بالاجماع أن تتم الموافقة عليه، وما كان به خلاف أن يطرح على المجلس حتى يبتدي المجلس رأييه بهذه النقاط وهذا نستعمل بعرض الأمور، وشكراً سيدي الرئيس.

دولة رئيس المجلس: شكراً.

السيد المقرر: كل المواد هي مواد تقريباً موافق عليها ولا تستغرق وقتاً طويلاً فيها اذا لم يجري نقاش خارج عن الموضوع. يعني هذه محتاج أن تتبع النظام ولا تتبع الاقتراح سيدي الرئيس، خلينا على نظامنا.

دولة رئيس المجلس: لو سمحت السيد

تشارون، ولا أرى أنه من الجائز أن يعود للمجلس عن قراره.

دولة رئيس المجلس: ما دام الأمور ماثية ليس ترجع؟ والنظام يقول نقرأها مادة مادة الأستاذ خالد الطراونة.



السيد خالد الطراونة: مؤيداً الأخ أبوبيل اترح على مقرر اللجنة عند وضع القرار أن يقال قررت اللجنة بالاجماع أو بالأغلبية وسيكون هذا تنويهاً للمجلس.

دولة رئيس المجلس: احنا ما جئنا بمادة في هذا القانون الا موافق عليها من اللجنة، يعني موافقة وموصية المجلس، وما نقدر أن نقول هذه المادة صوت عليها عشرة وخالفها واحد مثلاً.

السيد المقرر: اذا سمحت سيدي الرئيس، اذا يشير لنا سعادة العين المحترم الى النص الذي يساعد على أن نضمن قرارنا انه صدر بالأكثرية أو بالاجماع نكون له من

السيد عمر النابلسي: سيدي الرئيس بعد أن فرغ سعادة المقرر من قراءة الفقرة واه من المادة ٤٩٨، وبين الأسباب الموجبة في رأي اللجنة خلف العبارة الأخيرة فيها. كنت قد رفعت يدي طالباً التعليق وأبداء الملاحظة، دولتكم فهمتكم اني موافق عندما طرحتم الأمر للتصويت وان رفع يدي يعني الموافقة. نفس الملاحظة التي كان الأخ حمد قد اثارها بشأن التصويت، وهناك اقتراح من الدكتور اسحق الفرحان أن يعرض الأمر بعد عرضه من قبل سعادة المقرر للمناقشة، ثم اجراء التصويت عليه بعد أن يناقش وتبدى الآراء بشأنه.

أما رأيي بشأن حذف هذه الفقرة سيدي، فهو انه ولو أن أسلم مع سعادة المقرر بأن القواعد العامة تقتضي بالقانون بأن لا تثار أي أسباب أو دواع أو وقائع جديدة بعد اكتمال تقديم المواقف، وهذا صحيح في القضاء المدني الحضري: الا أنه في القضاء الإداري هناك موجب للاستثناء، هو قضاء يهدف الى تحقيق العدالة بين فرد ضعيف أمام سلطة أمام دولة، يُعطى للقضاء صلاحيات أوسع. فإذا ما قدم المواطن الموظف المتعسر في حق أو المتضرر من قرار إداري دعوته وقدم للمحكمة أسباباً ووقائع جديدة، اذا رأت المحكمة أن تقبل بها فليكن حذفها ليس من المطلق ومن العدالة وأن كان صحيحاً في القضايا الحقوقية، الا أنه لا يجوز

مجلس الاعيان

له. وأرى أن مجلس النواب عندما أضاف هذه العبارة كان عملاً ليوافق للمواطن ضمانات أكثر، وهذا خاضع لرقابة المحكمة. تقول المادة ١١٠ إذا رأيت المحكمة خلاف ذلك، فليكن للمحكمة أن تقبل ولا يمنع عليها أن لا تقبل، وشكراً.

دولة رئيس المجلس: شكراً، السيد المقرر.

السيد المقرر: أولاً صوت على هذه الفقرة وانتهى أمرها، ونوقشت مرة ثانية وقيل أنه تم التصويت عليها وبت بأمرها. ثم الآن أعيد النقاش فيها وأخشى أن يعاد النقاش فيها مرة رابعة.

دولة رئيس المجلس: تفضل إبدأ بالفقرة التي تليها لأنه صوت عليها.

السيد حمد الفرعان: لو سمحت سيدي الرئيس، لو أنه قبل لنا هل مصوتين على الفقرة واه، وظل سكوت في المجلس اعتبرناها جائزة إذا فيه وجهة النظر اللي ذكرها الأخ عمر التابلسي صحيحة. نحن نعطي هذه المحكمة حق أن تقرر هل دعوى المشتكي صحيحة أم لا، نحرمها من حق أن تقبل دليلاً قدمه أثناء المحاكمة، لا يجوز. اعتقد أن هذا يختلف عن القضاء الحرفي، أنا لست قانوني ولكن بقاء هذه المادة يعطي المشتكي المتضرر فرصة إذا فاته في البداية ما يدهم حقه أن يذكره عبر الطريق، والمحكمة صاحبة الحق في الفصل في قضيته ومن

جملة حقها أن تفصل أو ترفض ببيتة يقدمها. هذا منطق والقانون منطق، لا أرى أنه لأننا استعجلنا في القانون نحرم المحكمة من حق النظر في دليل. أرجو أن لا نقول صوتاً وانتهى ولذلك التصويت خطأ، نصوت على قانون وينتهي وتقره الحكومة وبعد شهر تأتي لنا بتعديل له ونقبل التعديل، علينا تقبل تعديل لقرارنا خلال خمس ثواني.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: من الناحية الشكلية أبدت رأيي وبت به ولكن من حيث الموضوع ولزيادة الايضاح القانون عينا جهلاً لتقديم لوائح الدعوى وأسبابها ولو قدم إنسان لائحة بعد مضي المهلة لردت الدعوة وإجازة إعطاء المحكمة صلاحية بأن تمنح أحد الخصوم مهلة على حساب الخصم الآخر بعد فوات المدة أو بعد فوات المهل القانونية أن تبدي وقائع وأسباب جديدة هو من قبيل المنحة التي لا لزوم لها المفروض أن الإنسان يقدم أسباب دعواه ووقائعها مع لائحة دعواه ضمن المهل القانونية هذا المبدأ مقرر في مجلس الدولة في مصر ومقرر لدى محكمة العدل العليا المستقر اجتهاد لم يخالفه أي اجتهاد آخر وهذا اجتهاد مستقر وللذلك الفقرة بعد حذف العبارة الأخيرة متفق مع اجتهاد المحكمة اجتهاداً مطلقاً ونعتبر المسألة منتهية برضى الجميع وشكراً لكم.

دولة رئيس المجلس: الدكتور خليل السالم.



السيد خليل السالم: دولة الرئيس لقد رفعت يدي مراراً عدة لأحدث في موضوع الفقرة جـ التي تم الحديث حولها نحن أمام مواد كلها متصلة بأصول المحاكمات وكان يجب أن تكون جميعها في قانون أصول المحاكمات ونحن نقلنا من أصول المحاكمات بعض المواد من هذا القانون ومنها نحن الأعضاء الذين لا يعرفوا بأصول المحاكمات وما هي البنات التي يجب أن تقدم في بداية الدعوة وما لا يقبل بعد بداية الدعوة ولم أصوت على إلغاء الفقرة جـ أو إنيابها لأن لست ملماً بالمادة ١٠٨ من أصول المحاكمات وما نقرأ الآن يت إلى أصول المحاكمات ليس بجسر قوي ولكنه تقريباً إعادة للواد الموجودة في أصول المحاكمات. والفقرة ب التي شطبت هي الدليل على ذلك قد قال بجمع إلى أصول المحاكمات وشطبت واستعفي عنها بالنص الأصلي الذي يعيد التقديم إلى قدمه ويعيد الأصول المتعارف عليها بالأردن وليس في

جميع بقاء العالم لأنه ليس هناك حائل في القضاء دون معرفة الحقيقة سواء عرفها القاضي بنفسه أو قدمت إليه في وقت من أوقات المحاكمة وكنت أؤثر أن جميع المواد التي تتعلق بأصول المحاكمات جزء لا يتجزأ من أصول المحاكمات نفسه عندئذ يتقرر هذا القانون بتعريف الحقوق واكتشاف العدل... الع وشكراً.

دولة رئيس المجلس: نأى للفقرة التي بعدها السيد المقرر.

السيد المقرر: الفقرة ب كما وردت من مجلس النواب المقرر ونظرت اللجنة بأن المحكمة الإدارية هي التي تختص السبيل في إجراءات المحاكمات على أساس أن هذا القضاء ينصف بالاستعجال ومع هذا لا تقوت الغاية سواء والمقتم على الشطب أو على النص الذي ورد من مجلس النواب وكلاهما فيه منفعة للإجراءات لأنه يجدد الأصول وأنا ملتزم بقرار اللجنة.

دولة رئيس المجلس: اللجنة أوصت بشطب الفقرة ب والموعة المادة كما وردت في القانون المؤقت هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٢٠ أوصت اللجنة بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب المقرر.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس

الكريم؟

الجميع: موافقون.

Handwritten signature or mark.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم، السيد المقرر.

السيد المقرر: وكذلك المادة ٢١ والمادة ٢٢ مع بعض أوصت اللجنة بالموافقة عليها.

دولة رئيس المجلس: المادة ٢١ كما وردت من مجلس النواب هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر المادة التي بعدها.

السيد المقرر: المادة ٢٢ أوصت اللجنة بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب المؤرخ؟

دولة رئيس المجلس: المادة ٢٢ هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت من مجلس النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٢٣ أوصت اللجنة بتعديل الفقرة أ منها بشطب الجزء الأخير منها وهو للمحكمة وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك تقديمها خلال المدة المحددة لتقديمها وأن يدفع رسماً عنها يعادل مثلي الرسم المدفوع عن الدعوة السابقة على أن لا يزيد الحد الأعلى للرسم المقرر للدعوى التي تقام لدى المحكمة. وأوصت اللجنة بشطبها والموافقة على باقي المادة.

دولة رئيس المجلس: شكراً هل لأحد عليها رأي أو اعتراض هل توافقون عليها كما أوصت اللجنة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفقرة ب من المادة ٢٤ إعادة اللجنة صياغتها بالشكل التالي: إذا لم يحضر المستدعي ضده في أي جلسة من جلسات المحاكمة في الدعوة دون عذر مشروع فتجري محاكمته فيها بصورة غيابية على أنه يحق له أن يحضر في جلسات المحاكمة التالية واقترح أن يضاف إليها وإبداء الدفوع القانونية لا الواقعية. لينسجم مع حذف العبارة الأخيرة من المادة التاسعة.

دولة رئيس المجلس: أستاذ أوبسري. السيد أكرم زعير: في الجملة الأخيرة في فقرة ب تقول هل أنه يحق له أن يحضر في جلسات يمكن حذف في.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم عليها؟ السيد المقرر.

السيد المقرر: من المعدلة أن تتيح للأشخاص إذا غاب ويبدى الدفع القانوني، الدفع القانوني لا الواقعي لم تعطيه مهلة، إذا رأت المحكمة هذا التعبير يشمل كل شيء لماذا هذا الرأي المطلق يقول فقهاء الدستور أن كل سلطة مطلقة مفسدة مطلقة ولذلك اقترح إضافة وإبداء الدفوع القانونية لا الواقعية.

دولة رئيس المجلس: معالي أبوالمعبد. السيد محمد رسول الكيلاني: انتهى على ذلك.

دولة رئيس المجلس: إذاً هل يوافق المجلس الكريم على اقتراح معالي المقرر الفقرة مع التعديل؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: المادة ٢٤ أوصت اللجنة بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على هذه المادة؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: كذلك الفقرة أ من المادة ٢٥ كما جاءت من النواب.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة أ من المادة ٢٥ كما جاءت من النواب؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: الفقرة ب أوصت اللجنة بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب ولكن هذه الفقرة متناقضة رغم توصية اللجنة بالموافقة عليها وكنتم أحد أعضاء اللجنة إلا أنني لاحظت أنها بعد المقروض أن المساواة المراكز القانونية المتأصلة وهنا لا يوجد مساواة ولذلك اقترح أن تطبق أحكام الفقرة ب من المادة ١٩ في هذه الحالة على هذه اللائحة حتى يكون هناك تساري.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير العدل.

معالي وزير العدل: لا مانع.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ المقرر. اقترح اقتراح على هذه الفقرة. السيد المقرر.

السيد المقرر: يعني كالتالي: تطبق أحكام الفقرة ب من المادة التاسعة عشرة على طرقي الخصومة المتعلق بطلب الشخص الثالث.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ أبوالمعبد.

السيد محمد رسول الكيلاني: أرى الإبقاء على النص كما ورد من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: معالي وزير الداخلية تقبل سالم بك.

معالي وزير الداخلية نائب رئيس الوزراء: شكراً دولة الرئيس الصحيح إذا عدنا للقرارات المبحوث عنها نجد أن الفقرة ب من المادة ١٩ وردت وأقرها المجلس كما وردت في القانون المؤقت والفقرة ب جاءت بحكم خاص تختلف عنها الفقرة ب من المادة ٢٥ جاءت بحكم مستقل لأن الفقرة ب من المادة ١٩ تنظم العلاقة فيما يتعلق بالمعنى والطرف الآخر المدعى عليه أما هذه الفقرة فتتعلق بالشخص الثالث وقد يكون المدعى عليه هي الدعوى الأصلية قد أورد وقائع معينة قلنا إذا لم ينكرها فإنها صراحة يعتبر مسلماً بها تطبيقاً للقواعد الأصلية يصبح أن هناك تناقض بين اللاتحين اللتين قدمتا من المدعى عليه فيها لذلك إصطفاها حكم خاص أجده منسجم مع الواقع وأرى عدم الإضافة التي تفضل بها سعادة المقرر، شكراً.

دولة رئيس المجلس: بسعادة المقرر.

السيد المقرر: أولاً فيما يتعلق بالنص الوارد في الفقرة ج لا يلغي بمعنى أنه إذا ورد نص خاص على أمر معين لا يلغي نص عام ولو في نفس القانون أما ما تفضل به معالي نائب

مجلس الاعيان

الرئيس شكره له على التوضيح بأنها غير منسجمة مع النص السابق نحن قلنا الشخص الثالث هو أحد فقاء الدعوة إما أن يكون منضماً للمدعي أو للمدعى عليه فنعطيه حكماً أما هناك المدعي والمدعى عليه نعتبره مسلماً إذا لم ينكر الواقعة وهنا لا نعتبره مسلماً إذا ليس هناك تساوي وهذا مخالف للدستور وينبغي أن نحذف العبارة من عند دون ويترك النص في الفقرة جـ ونطبق عليها الفقرة ب من المادة ١٩.

دولة رئيس المجلس: سالم بك.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية: الصحيح يشد انتباهي تعليق دولة رئيس الوزراء المؤيدة للمقرر لكن أنا من وجهة نظري بأن هذا الشخص الثالث هو شخص طارئ على الدعوى وأورد له مشروع القانون المؤقت حكماً خاصاً واعتقد أن إيراد حكم خاص له بعد أن تطرح جميع وقائع الدعوى من المدعي والمدعى عليه يجب أن تكون اجوبته واردة وينكر ما أريد إنكاره صراحةً وأن يسلم بما يريد تسليمه صراحةً وإذا أقفل شيئاً من ذلك لا يعتبر أنه قد سلم به أن بين واقع أمره بشكل موضح وتفصيل لا أن يدخل الطرف الآخر في تناقضات قد ترد في اجابته اعتقد شطب الفقرة يحل بالقاعدة وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: الواضح الحق لكل منها المدعي والمدعى عليه ليس الشخص الثالث يعني موقفه من ناحية الشخص الثالث وقلنا أن الشخص الثالث إما أن يكون منضماً للمدعي ويأخذ

حكمه وإما منضماً للمدعى عليه فيأخذ حكمه إذا تطبيق الفقرة ب من المادة ١٩ أصبحت واجبة والله أعلم.

دولة رئيس المجلس: معالي أبو رسول.

السيد محمد رسول الكيلاني: يا سيدي الفقرة ب في المادة ١٩ طرفي الدعوى وضعت لهم حكم خاص تعتبر أي وقائع وأسباب أوردتها أي من طرفي الدعوى مسلماً بها من قبل الطرف الآخر إذا لم ينكرها صراحةً وبصورة محددة في اللائحة الجوابية الفقرة ب تبلغ لائحة الشخص الثالث إلى طرفي الدعوى فأصبح عندنا شخص ثالث أريد استثنائه من الحكم الجاري في الفقرة ب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: الحق المطلق هنا ليس للشخص الثالث لكل من المدعي والمدعى عليه هكذا النص ولكل منها الرد عليها خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغه اليه دون أن يكون الضمير على أحدهما.

دولة رئيس المجلس: معالي الأستاذ عمر النابلسي.

السيد عمر النابلسي: دولة الرئيس الأستاذ محمد رسول وضع التصور الصحيح لهذه المشكلة هناك دعوى قائمة بين طرفين متضمرين أو مشتكي من قرار اداري والسلطة بأي طرف ثالث فيها بعد وينضج أن القرار الذي سيصدر إما بالالغاء أو بالقرار قرار اداري بمن مصلحة معينة له فجاه هذا التشريع ليبيح له أن يدخل طرفاً ثالثاً في الدعوى المبدأ الذي ورد في المادة

٢٥ هو مبدأ تفرقه القاعدة العامة وهو صحيح في كافة الأحوال الوقائع أو الدفع التي لا يسلم بها الطرف المتقاضى صراحةً لا يلزم بها ولذلك جاء الشرع ووضع هذا النص للاحتياط وما قلته سابقاً لا داعي لتكراره والمبدأ الذي جاء في المادة ٢٥ ينطبق عليه دون حالة للنص أو التكرار ولذلك إذا أردتم اضافتها فلا ضرر من ذلك وهو من قبيل التزيد والتشريع يجب أن يكون موجزاً.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس الوزراء: شكراً دولة الرئيس أنا أريد أن أسحب تأييدي لسعادة المقرر لأنه في الواقع تحتاج إلى طولة باللمعة المقصود من هذه المادة بتصوره أن هناك دعوى مدعي ومستدعي ضده طرفين حكمت اللوائح في الموضوع فقرة ب من المادة ١٩ وهو أنه إذا لم ينكر صراحةً بصورة محددة في اللائحة الجوابية بالنسبة للمستدعي ضده فسلم بما لأن هذه هي القضية الأصلية وبعد أن سارت القضية في المحكمة فربما يتطرق ثالث تدخل على الحفظ واللوائح موجودة أمام المحكمة فقدم الشخص الثالث لائحة جديدة هذه اللائحة الثالثة تحتاج لرد خلال عشرة أيام من الاثنين لأنها جاءت متأخرة هذه اللائحة الثالثة خالفت الفقرة ب ١٩ بأنه لو أننا كمستدعي ضده أو مستدعي ليس على شرط أن أنكر بعد توضيح الدعوى من المحكمة جميع ما أوردته الطرف الثالث إذا سبوت عن شيء كأنه يعتبر قرار صدر ضدي يأتي مسلم به لا يجوز ذلك أن أسلم بهذا القرار إذا سبوت عن شيء لأن المسادة لا تتجاوز عن المستدعي

والمستدعي ضده فقلت دون أن يعتبر مسلماً بأي من الأسباب والوقائع الواردة فيها إذا لم ينكرها في رده أنا لم أنكر سبوت عن الإنكار على رد الطرف الثالث حكماً وأنا عتدي لائحة أصلية اللائحة الأصلية موجودة هذه شغلة طارئة معناه إذا سبوت عن إنكار فقرة أصبحت مسلم فيها وهي طارئة فلذلك أراد القانون أن يحضي كمستدعي أصلي ومستدعي ضده أصلي من الشخص الثالث إذا سبوت عن شيء لا اعتبر مسلم فيه وشكراً.

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: كما قلت سابقاً أن الشخص الثالث إما أن يأخذ حكم المدعي أو المدعى عليه وهذا المركز القانوني المتماثل ينبغي أن تطبق بحكمهم المدعي والمدعى عليه والشخص الثالث المادة ٣ من الدستور بأن الأردنيين أمام القانون سواء لا يميز بينهم بمعنى الوقائع التي أحدثها هذا في ادعائه كشخص ثالث هذه التي تحتاج إلى إنكار أو إقرار وهذا ما أراه على كل حال والأمر للمجلس.

دولة رئيس المجلس: سعادة الأخ المقرر. هل الفقرة ب إذا بقيت بالمعنى التي تشتمل عليه تتعارض مع الفقرة ب من المادة ٢١؟

السيد المقرر: أنا أقول أنه لم يساري بين الخصوم ولكن لا تتعارض لأنها ليست معدلة لاحكامها لأن احكامها تتعلق بالشخص الثالث فقط وعلاقتها مع المدعي والمدعى عليه وحكمها مستقل وهذا يعود للمجلس الكريم.

دولة رئيس المجلس: ما دام حكمها

محضر الجلسة الثالثة عشرة من الدورة العادية الثانية المتعقبة في ١٩٩١/٣/٧.



مستقل إذا تعود إلى قرار اللجنة بما يتصل بالفقرة ب من المادة ٢٤ هل يوافق المجلس على الفقرة كما جاءت من اللجنة؟

الجميع : موافقون.

دولة رئيس المجلس : الفقرة جـ السيد المقرر.

السيد المقرر : الفقرة جـ كما جاءت من مجلس النواب وتوصي اللجنة بالموافقة عليها.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على الفقرة جـ كما جاءت من مجلس النواب؟

الجميع : موافقون.

دولة رئيس المجلس : أكمل يا أبوعمد.

السيد المقرر : المادة ٢٦ أيضاً أوصت اللجنة بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم على المادة ٢٦ / أ؟

الجميع : موافقون.

دولة رئيس المجلس : أكمل السيد المقرر.

السيد المقرر : المادة ٢٦هـ

الفقرة (أ) الموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب. أما الفقرة (ب) فقد قررت اللجنة إعادة صياغتها على النحو التالي:

ب . يكون حكم المحكمة في أي دعوى تقام لديها قسماً ولا يقبل أي اعتراض أو

مراجعة بأي طريق من الطرق وتكون الصورة التنفيذية للأحكام الصادرة بالإلغاء مشمولة على الصيغة الآتية:

على الجهة المحكوم ضدها تنفيذ هذا الحكم وإجراء مقتضاه. أما الأحكام الأخرى فتكون صوريتها التنفيذية مشمولة بالصيغة الآتية:

على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب المحكوم له منها ذلك، وعلى السلطات المختصة أن تعين على إجراءه ولو باستعمال القوة متى طلب إليها ذلك.

فنعتمد الآن إما تعديل اللجنة أو كما وردت من مجلس النواب المقرر.

دولة رئيس المجلس : المادة ٢٦ / ب هل من ملاحظة معالي نائب رئيس الوزراء.

معالي نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية : شكراً دولة الرئيس الصحيح الصياغة التي وضعتها اللجنة القانونية مع احترامي الشديد لجميع أعضائها ومقررها أرى أنها تحتاج إلى نوع من الدراسة يعني عند قراءتها لا يخرج الإنسان بنتيجة النص الوارد من مجلس النواب في القانون المؤقت أكثر وضوحاً وأدعى للارتياح لأن هذه فيها شيء من التعقيد وشكراً.

دولة رئيس المجلس : معالي عمر بك.

السيد عمر الشاهلي : سيدي الرئيس أريد أن أستفسر من سعادة المقرر هل الفرق من ناحية موضوعية بين ما جاء في مشروع القانون المؤقت وتعديل قانون مجلس النواب والصيغة التي جاءت من اللجنة القانونية؟ حيث أني لم

أكن حاضرها أنا في رأيي من حيث الموضوع الثامن يؤدي نفس الغرض نفس المعنى وإن كان النص في القانون المؤقت منضبطاً وصحيحاً ويقر بشأنه الحكم ما يجب تقريره أما أن يعني للشرع الدخول بتفصيلات ويحدد الصيغة التي تزد في القرار فهذا أمر لم أجده في أي تشريع من قبل فأريد أن نسمع من سعادة المقرر.

دولة رئيس المجلس : سعادة المقرر

السيد المقرر : من حيث ما قال الزميل القاضل لم يجده في تشريع لقد ذكرت في التعاليم على هذه الفقرة أن النص مقتبس من قانون للحكمة العليا في مصر الصادر في السبعينات أما الفرق بين النصين كما هو معروض عليكم النص الذي أقرته اللجنة والنص القديم يشبه بعضه نحن نلفتنا هذا النص مثال : لو ألفت محكمة العدل العليا ترافع موظف مناه فضلت الذي ترافع عليه لكن نحن في نصنا إجراء مقتضاه نعلم درجة ثانية يرفعوه بنفس التاريخ ونفس الأقدم حصلوا على الغاية بدون هذا التعقيد هذا الذي تصدته اللجنة.

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور خليل.

السيد خليل السالم : اعتقد تاريخ الإلغاء مسألة جديرة بالتوقف عندها كثيراً هل يعتبر القرار ملغياً ومتعدداً منذ تاريخ صدوره أصلاً أم منذ تاريخ قرار المحكمة بالإلغاء وماذا عن الفترة بين تاريخ إلغائه وتاريخ القرار؟ أنا اعتقد أن تاريخ صدور الحكم هو التاريخ الذي يجب أن يلتزم به الاعتبار لأنك لا تستطيع أن ترد

الأحداث التي تمت افتراض أن القرار الإداري كان كالتقانون المؤقت الذي صدر في غياب مجلس النواب أنا أعلم اني التحدث بشيء صعب عندما يلغى مشروع القانون المؤقت ويعمل صدوره في الجريدة الرسمية يتوقف العمل به منذ ذلك التاريخ وتعتبر جميع الإجراءات التي تمت بظله قانونية واحتفظ الدستور بشيء اسمه الحقوق المكتسبة رغم أن القانون قد رفض ولم يعد في سجل التشريعات الأردنية المعمول بها ليست هنا المناقشة أن القرار هو قانون لكنني أحاول أن أطبق مبدأ عاماً بعض الأمور لا يمكن إعادة النظر فيها لأنه اتخذت إجراءات يجب أن لا نهم الموضوع أنه متصل بقضية قضائية ترافع موظف أو عزله أو عدم منحه الزيادة السنوية إذا دخلت المحكمة بقرارات إدارية متصلة مثلاً بالشركات أو بالاندماج بين الشركات على سبيل المثال وهذا موضوع حي في ذهني إذا صدر القرار مثلاً بإبطال الاندماج بين شركتين ماذا عن الأسهم المتبادلة في الفترة التي تلت الاندماج وكيف تعيد الأمور إلى ما كانت عليه عند صدور الاندماج هذه المسائل يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار ولذلك أقول بأن الملاحظة الثالثة التي أريد أن أقدم بها هي أن لا يترك الحكم في تنفيذ القرار للجهة المختصة أو المحكوم ضدها فقط أن يترك الأمر بحسب صيغة القرار الذي اقتبس من قانون آخر أنا أظن أن المحكمة نفسها هي التي يجب أن توضح طريقة تنفيذ القرار ولذلك كان الكلام في الفقرة ب هي القانون المؤقت ويجب تنفيذ القرار أو الحكم بالصورة التي صدر فيها بمعنى أن الحكم نفسه يضمن شيئاً عن طريقة التنفيذ أو ليع أو أمر بالشكل التي يتم به التنفيذ بينما هنا

*(Handwritten signature)*

مجلس الاعيان

بالنص الذي جاء من القانون المصري على الجهة المحكوم ضدها تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه لو كان الحكم بالالغاء فقط الفقرة ب كما وردت بالقانون المؤقت الاصل تقول بالصورة التي صدر فيها يعني الحكم هو الذي يقرر طريقة تنفيذه واسلوب تنفيذه والصورة التي ينفذ فيها بينا هنا ترك للجهة المحكوم ضدها أن تنفذ الحكم وإجراء مقتضاه لو توقف الحكم عند جلة واحدة يجب اعادة الموظف الى الوظيفة هنا يصح الكلام لكن اذا كان قضية أكبر وصارت اجراءات كثيرة بمقتضى القرار الاداري الذي طعن فيه ومضت على هذه المدة سستان أو أكثر واكتشفت حقوق وضاعت حقوق من الذي يقرر بعد ذلك، الذي يجب أن يقرر في رأيي هو المحكمة نفسها. ولذلك يجب التفريق في أذهانتنا بين الغاء له طرف واحد والغاء يترتب عليه أطراف بعشرات الألوف من الناس ولذلك أرجو أن لا نسرع في هذه الأمور وكان القضية أو المسألة هي اعادة موظف منقول من اربد الى الحصن كما قلت في مرة سابقة يجب أن تدرس هذه الأمور دولة الرئيس وشكراً.

دولة رئيس المجلس: دولة رئيس الوزراء.



دولة رئيس الوزراء: دولة الرئيس الصحيح الذي أبداه معالي الدكتور خليل يستحق التوقف وهو أنه فرق بين قرارات إدارية تتعلق بأشخاص فقط موظفين ن ينقل أو إحالة أو ... الخ وبين قرارات تتعلق بالانتماء شركات فرضاً كما ذكر قررنا دمج شركة مع شركة نشأ قانوني جديد أحد الأشخاص أو المساهمين من الشركة المندجة أقام دعوى أمام المدل العليا لا يبطال قرار الدمج لم تأخذ فرضاً محكمة العدل العليا قرار تقييدي بالأيقاف بين ما انتهت القضية أمام محكمة العدل يجوز أن تمكث سنة أثناء هذه السنة صار تبادل وإنشاء حقوق وترباط في الحقوق عندئذ ماذا سيحصل في التنفيذ ليس هناك حقوق صارت مكتسبة للأشخاص الجدد ماذا سيحصل مع هؤلاء ويمكن أن يتكون آلاف منهم أنا باعتقالي أن الذي أورده نقطة جديرة بالبحث والتنمحيص وشكراً.

دولة رئيس المجلس: معالي الأستاذ عمر النابلسي.

السيد عمر النابلسي: سيدي أرجو أن أوضح لدولة رئيس الوزراء وللزميل معالي الأستاذ خليل السالم فقط الأصل القانوني للمبدأ الذي يقضي بوجوب أن يلغى القرار من تاريخ صدوره. وليس من تاريخ صدور الحكم بالغاء المبدأ القانوني هو الذي ينسجم مع ما ورد في المادة العاشرة من القانون المؤقت التي تمجد في فقراتها الأربع الحالات التي تستوجب الغاء القرار هذا صدر إما مخالفاً للقانون أو صدر من جهة غير مختصة على الإطلاق أن يصدر قرار

لإدري شخص لا علاقة له بهذا الموضوع أن يصدر وزير الأشغال فعلاً رخصة استيراد وتصدير أو أن يكون القرار قد شابه عيب في الشكل عندما تنص القوانين أو الأنظمة على اتخاذ اجراءات معينة من أجل إصدار قرار لإدري مثلاً أن يسبق عزل الموظف مجلس تأديبي وعائكة ويصدر القرار بدون ذلك هذا عيب في الشكل أو أن يشوب القرار غلو أو إساءة في استعمال السلطة هذه الأسباب الأربعة التي وردت على سبيل الحصر من شأنها أن تجعل ذلك القرار منعدماً لا يجوز القول أنه يترتب عليه حقوق مكتسبة ولذلك مبدأ مستقر كما قال المقرر راجعاً أن يأتي في مشروع القانون أو القانون المؤقت قول يقضي بأنه من تاريخ الحكم بالغاء أما المقارنة التي قال بها معالي الدكتور خليل السالم بين القانون المؤقت الذي يصدر صحيحاً ويؤذي بحقوق صحيحة لأن الدستور ينص على صلاحية السلطة التنفيذية في إصدار قوانين مؤقتة إلا أنه يترك سريانها موهناً بموافقة مجلس النواب أو السلطة التشريعية أما بالموافقة عليها أو الغائها أو تعديلها فجميع الحقوق التي ترتبت في الفترة ما بين صدور القوانين المؤقتة إلى أن يلغى حقوق صحيحة مستندة إلى قانون صحيح وليس لتوتاً مبدئياً لذا لا يمتثل البحث في أن يكون الغاء القانون من تاريخ صدور حكم المحكمة بالغاء القاعدة أن يكون بالغاء ولذلك استقر الفقه على اعتباره منعدماً لا أساس له لا يترتب أي حقوق والقرار بالغاء يقضي باعدامه بحيث يولد مبدأً كان لم يكن هذا من ناحية النقطة الأخرى التي جاءت على لسان سعادة المقرر بأن هذه تقضي بها القواعد العامة كما هو واضح من

قرار مجلس النواب أنه أعاد الأمر إلى نصابها بأن جعل الغاء القرار من تاريخ صدور ذلك القرار وليس من تاريخه وقال سعادة المقرر أن هذا مبدأ تقرره القواعد العامة وبالتالي أغفله من المشروع الذي أتى من اللجنة القانونية لمجلس الاعيان وهنا أسأل كنت أقول أن هذا المبدأ أو ذاك المطروح هو مسلم به وتقضي به القواعد العامة فكان الاصرار على إدراجها على الرغم من ذلك وهنا مبدأ خطير جاء أصلاً في مشروع الحكومة أو القانون المؤقت فاعاد مجلس النواب الأمر إلى وضعه الصحيح يجب أن يبقى حتى لا يبقى هناك أي لبس انسجام مع القاعدة العامة وهي أن هذا القرار يجب أن يعدم من تاريخ صدوره هناك حالات يمكن أن يعاد الأمر إلى نصابه بحيث تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل صدور القرار ولكن القانون احتاط للحالات التي أشار إليها الدكتور خليل وهي التي يتعدى اعادة الحالة إلى ما كانت عليه حيث لا يستعيد حق المتضرر من ذلك القرار إلى مبلغ بالتصويض يطلب به الحكومة ويولد القرار منعدماً ويبقى منعدماً ولكن إذا ترتب عليه آثار ضارة خسائر أو أضرار من أي نوع حق المتضرر يبقى صحيحاً إلى أن يعود إلى المحكمة ويطلب منها له الحكم بالتصويض وهذا متضرر القرار وشكراً.

دولة رئيس المجلس: أستاذ حمد الفرحان.

السيد حمد الفرحان: كنت سأطرح نفس الطرح الذي تفضل به الأستاذ عمر النابلسي وأميل إلى ما يلي: قرار المحكمة يعتبر صادراً ومطبقاً من تاريخ صدور القرار الحائض وأعطى

مجلس الاعيان

مئين للرد على ما ذكر اذا كنت موطئاً وعزلت  
وعدت الى المحكمة وبعد ستة أشهر قررت  
إعادتي أنا عشت ستة أشهر بدون راتب بما  
يخص بالدمج بين الشركات حاولت أي اللجنة  
القانونية مستمعاً أن أدخل الشركات في هذا  
القانون وكانت معارضة أعضاء اللجنة القانونية  
جازمة وأبعدت الشركات في نص المادة الخاصة  
باختصاص المحكمة وأبعدت الشركات منها  
لذلك اذا نشأت حالة دمج شركات نادرة وهي  
الحالة الوحيدة التي يجري اعتراض مساهمين  
عليها وقررت المحكمة أن ذلك الدمج خطئاً  
ونشأت حقوق مكتسبة لأي من المتضررين لهم  
الحق أن يتابعوا حقوقهم المكتسبة ولو تغيرت  
الجهة ما بين القرار الخاطئ بالدمج وقرار  
المحكمة بالغاء الدمج يمكن وأن كانت فيها  
عريشات لكن هذه العريشات خاضعة للمتابعة  
محكمياً اعتقد أن القانون يجب أن ينص أن قرار  
المحكمة يعتبر نافذاً على القرار الخاطئ من  
تاريخ صدور ذلك القرار الخاطئ وهذا يضمن  
نص المادة في قرار مجلس النواب.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ محمد  
رسول الكيلاني.

السيد محمد رسول الكيلاني: يا سيدي  
الذي ذكره في المدة وليس موضوع الغاء القرار  
الاداري نصها القرار وجد فهو حي ترتب على  
هذا القرار اجراءات وتصرفات قانونية وإدارية  
تم بموجب ذلك القرار الذي كان حياً حتى أعدم  
اذا نظرنا للمادة ٩ التي أعطت الصلاحيات  
لمحكمة العدل العليا نرى أنه انتخابات مجالس  
بلدية انتخابات غرف صناعة غرف تجارة

القرارات التي يمكن أن تصدر من الادارة  
والتعلقة بالنشاطات العامة تشملها  
الاختصاصات اذا كان كما ذكر معالي الأستاذ  
خليل قضية متعلقة بشركات قرار اداري صدر  
بعطاء فتح طريق بالبلدية ثم اعتبر القرار  
الاداري ملغياً ومعدوماً هذه التصرفات  
والاجراءات ماذا يتم بها فالقرار الاداري بين أنه  
باطل لكن تم على ضوء هذا القرار فوجد حياً  
مشروعاً وكان حياً مشروعاً مثله مثل القانون  
المؤقت أصدرته جهة ادارية تملك حق إصدار  
القرار ولم تصدره عيماً ثم جاءت المحكمة وألغت  
هذا القرار هنا في اجراءات وتصرفات قانونية  
وادارية اذا قلنا بأنه ولد معدوماً فماذا يتم بهله  
الاجراءات؟ اذا سقط الأصل سقط الفرع هل  
الاجراءات يجب أن نقرها وتبقى لذلك يجب أن  
يكون الالغاء من تاريخ صدور الحكم بالغاء  
تعتبر بجميع الاجراءات والتصرفات الادارية  
الترتبة على ذلك القرار لذا أرجو من المجلس  
الكريم أن يأخذ هذه الناحية وإذا أراد أن يقرر  
من تاريخ الالغاء حتى لا تضيق حقوق كثيرة  
ولدت نتيجة قرار اداري خاطئ وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ المقرر.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم  
فيها يتعلق بالتاريخ وكما ذكرت أن الالغاء بعدم  
القرار الملغى فيه من تاريخ صدوره وهذا  
معروف فقهاً وقضائاً وتشريعاً لكن ما دام أن  
الشك يساور مجلس الاعيان الموقر ويشترط في  
القانون أن يكون واضحاً وقاطعاً للجدل ولذلك  
إضافة عبارة من تاريخ صدور ذلك القرار لما  
أوردناه في الفقرة ب يمكن زيدها إيضاحاً لكن

نصها الأصلي مستوفي الغاية أما هذه الاضافة ما  
دام تناقشوا يمكن أن يقال هذا موضع استهتان  
عند آخرين كما تنظرون لها ويمكن يقطع الجدل  
لكن بالنسبة لما تفضل به الزملاء الأفاضل  
بالقياس على المادة ٩٤ من الدستور القانون  
لأنه كما تعلمون أن النص في الدستور كان  
واضحاً باعتبار القانون المؤقت منتهياً من تاريخ  
الاعلان عن بطلانه بينما هنا لو نصبتنا على بطلان  
القرار من تاريخ الحكم لاضفينا الشرعية على  
عمل باطل وغير مشروع ولا يجوز تشريعاً وهذا  
ينافي كل التشريعات في العالم الذين عندهم  
نفسه اداري ولذلك النص ينبغي أن يكون  
حكم الالغاء نافذ من تاريخ صدور القرار لأن  
الالغاء كما ذكرت سابقاً هو اعدام للقرار  
الاداري، أما البحث في تنفيذ الحكم بعد أن  
صدر المحكمة قرارها تستنفذ ولايتها ولا تلاحق  
الجهة الادارية لكن عندما قلنا ان على الادارة أن  
تنفذ مقتضى القانون. على الجهة المحكوم  
عندها تنفيذ هذا الحكم واجراء مقتضاه هذا أمر  
ولكن أدب الشارع جاء بهذا التنبيه معناه انه  
الزام للجهة التي أصدرت القرار الباطل بأن  
تنفذ هذا الحكم والا حكم حكم الجهة الادارية  
التي لم تنفذ حكم الالغاء فيها مسؤولية أمام  
مجلس الأمة وفيها مسؤولية ضمان وتعميق  
للمحكوم له ولذلك أن المحكمة تلاحق التنفيذ  
أمر يكلفها أمراً إذا. بعض الاخوان ذكروا أن  
هذا القرار منعدم ليست كل القرارات المخالفة  
للقانون منعدة القرار المتعدي هو الذي يشوبه  
عيب جسيم كأن يكون قد تناول أمراً من  
اختصاصات القضاء أو من اختصاص السلطة  
التشريعية يعني يكون فيه العيب كبير أما عندما

دولة رئيس المجلس: الأستاذ محمد عودة  
الفرعان.

السيد محمد عودة الفرعان: الذي تفضل  
به ابرو محمد ولكن أريد أن أضيف عليه حتى  
تجديد العمل به غير وارد لأن القرار كله بحد  
ذاته أصبح منعدماً فلا تتأثر عليه أي حقوق وإن  
يتضرر منه أي انسان فله الحق أن يرجع الى  
المحاكم العادية في تلك التعويض عنه بشكل أو  
بآخر لأن هذا القرار اعتبر غير موجود نهائياً  
لذلك لا يجوز أن ترتب عليه أي حقوق بشكل  
أو بآخر أن تكون الحقوق خطأ والمسئوب بها  
هو...

دولة رئيس المجلس: سعادة المقرر.

السيد المقرر: الأخ الكريم يتفق مع نص  
القانون المدني اذن ٢٨ أن الاجراء الباطل لا  
يترتب أثره ولذلك الذي قاله متفق مع القانون.

دولة رئيس المجلس: الأستاذ جعفر

الشامي.

السيد جعفر الشامي: بالنسبة للدمج

مجلس الاعيان

الشركات الذي تفضل به الاخوان دمج الشركات يتم بقرار من الهيئات العامة ليس بقرار من مجلس الادارة وانما حسب ما نص عليه قانون الشركات بقرار من الهيئة العامة وهي رغبة للهيئة العامة بأن تندمج وبالتالي ليس هناك مجال للطعن فيها وشكراً.

دولة رئيس المجلس: الفقرة هذه أوصت اللجنة بتوصية لكن نتيجة النقاش ظهر أن النص الذي جاء بالقانون المؤقت والتعديل الذي أجراه النواب هو كفة وتوصية اللجنة كفة أخرى بالنقاش الذي دار، هل توافقون على توصية اللجنة؟ أم نعود للقانون المؤقت وتعديل النواب عليه؟ من يوافق على توصية اللجنة؟ توصية اللجنة لم تأخذ الأصوات اللازمة، من يوافق على مادة القانون المؤقت بالتعديل الذي أجراه النواب؟ رجاء رفع الأيدي.

السيد الأمين العام: ١٩ من ٣٠.

دولة رئيس المجلس: وقد فاز الفقرة التي جاءت بالقانون المؤقت بالإضافة لتعديل النواب الذي بعده.

السيد المقرر: المادة ٢٧ اطرحها.

دولة رئيس المجلس: من يوافق على المادة

٢٧

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٢٨ تقول الموافقة

عليها كما وردت من مجلس النواب مع شطب العبارة التالية من آخرها ويترتب أي طلب يقدم في أي وقت من الحالتين إسقاطاً نهائياً. يطلب أي أحد أن يؤجل ولكن لم يردوا عليه لا تؤجل

ولذلك مجرد أن يطلب إسقاطها أو تأجيلها، لأنه إسقاط نهائي هذا فيه اجحاف في المتقاضين يفهموه أن هذه لا تؤجلها وانتهى الاشكال لذلك تشطب هذه العبارة حسب رأي اللجنة.

دولة رئيس المجلس: المادة ٢٨ اللجنة شطبت شيء منها هل يوافق المجلس على توصية اللجنة؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: أكمل يا أبو محمد.

السيد المقرر: المادة ٢٩ أوصت اللجنة بالموافقة عليها كما وردت من مجلس النواب المؤقت.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على المادة كما جاء من مجلس النواب؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: شكراً لكم. المقرر.

السيد المقرر: وكذلك المادة ٣٠ أوصت اللجنة بالموافقة عليها كما جاءت من مجلس النواب المؤقت.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

السيد المقرر: المادة ٣١ قررت اللجنة شطبها حيث أصبح لا لزوم لها لأن كل الدعاوى التي كانت لدى محكمة التمييز انتهت ولا حاجة للتشريع.

دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس على الاتفاق؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: السيد المقرر.

السيد المقرر: وهذه يلغى أي نص يتعارض معه ورئيس الوزراء والوزراء مكلفون هذه عبارة عن شكلية في كل قانون.

دولة رئيس المجلس: إذا ٣٢، ٣٣ كما جاءت هل يوافق المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: والقانون بمجموعه هل يوافق عليه المجلس الكريم؟

الجميع: موافقون.

دولة رئيس المجلس: وسيعاد ال مجلس النواب.

اقتراح مقدم للمجلس الكريم من نجيب الرشدان

حضرات الاعيان المحترمين،

معلوم أن لكل دولة حديثة دستور يضم مجموعة القواعد الرئيسية التي تحدد شكل الدولة ووضع الحكومة وتنظيم السلطات العامة من حيث تكوينها واختصاصها وبيان مدى العلاقة بينها، وعلاقة الأفراد بها، وكفالة حقوقهم وحرمانهم وبيان واجباتهم. بالإضافة الى ذلك يتكفل الدستور بنصوصه ايجاد وقاية متبادلة بين هذه السلطات المختلفة بحيث تتلزم السلطة التي تتجاوز حدود صلاحيتها بأن تعود لاحترام

القواعد الدستورية والقانونية ويتم هذه الرقابة على عدة مستويات فتتولى السلطة التشريعية الرقابة على السلطة التنفيذية. فتحجب الثقة عنها ان هي خالفت الدستور أو القانون أو كانت سياستها لا تتحقق الصالح العام كما أنها تراعيها عندما تقدم مشروع أي قانون وفق أحكام المادة ٩١ من الدستور وعندما تعرض عليها القوانين المؤقتة الصادرة وفق المادة ٩٤ من الدستور وفي هاتين الحالتين للسلطة التشريعية - مجلس الأمة - صلاحية تعديل ما ذكر أو الموافقة عليه أو رفضه وتبرز هذه الرقابة عندما يخالف مشروع القانون أو القانون المؤقت الدستور حيث يرفضه مجلس الأمة على أساس أن أحكام الدستور أعلى درجة من القانون، وأن القانون الأعلى مرتبة يسود على القانون الأدنى.

وبما أن القانون المؤقت رقم ١١ - قانون محكمة العدل العليا المعروض على مجلس الأمة - فإنه يترتب فحصه لبيان مدى مطابقتها لأحكام الدستور.

أنشاط الدستور بمجلس الأمة صلاحية التشريع كإصلي في توزيع الاختصاص بين سلطات الدولة الثلاث، وقد لاحظ واضعوا الدستور أنه قد تطرأ حوادث هامة تؤثر على الدولة أو المجتمع تأثيراً عاماً وتختلف إثارة ضارة إن لم تتبادر السلطة التنفيذية لمعالجتها فوراً. لفرضية اقتضتها المصلحة العامة، ولذلك خولها الدستور سلطة استثنائية بالمادة ٩٤ من الدستور بأن تصدر قانوناً مؤقتاً، ولتبيين ما إذا كانت شرائط هذه المادة تتوافر عند إصدار القانون المؤقت المشار إليه لابد من استعراض الواقع.

هكذا من النص

على أن لا يؤثر ذلك في العقود والحقوق المكتسبة.

يستفاد من هذه النصوص أنه يشترط لصحة اصدار القوانين المؤقتة أن تتوفر الشروط التالية مجتمعة:

أولاً - أن يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحلًا.

ثانياً - أن تطرأ أمور تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير.

ثالثاً - أن لا تخالف أحكامها أحكام الدستور.

وبما أن الضرورة حسبها يقول فقهاء الدستور تنشأ في الأحوال التي يتعرض فيها أمن البلاد للخطر بسبب حدوث أمور طارئة خطيرة كقيام اضطرابات أو ثورة أو حدوث ظروف مفاجئة تتطلب تدابير عاجلة مثل الفيضان الخطر أو ظهور وباء.

وبما أن الواقع الذي أشرنا اليها آنفاً تثبت اثباتاً يقيناً أنه لم تحدث أمور جديدة تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لاصدار هذا التشريع لانتهاء حدوث الخطر الذي يستوجب تدابير ضرورية فيكون الشرط الثاني من شروط مشروعية اصدار القانون المؤقت غير متوفرة.

وبما أن المعلق على الشرط لا يتحقق الا عند تحقق الشرط، فإن ما ينبغي على ذلك هو أن القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩، المعروض على مجلسكم الكريم قد فقد إحدى شرائطه الدستورية ويكون مخالفاً للدستور مخالفة تجعله باطلاً وحقيقياً بالرفض وعلة رفضه هو تقرير

كانت حكومة سابقة قد وعدت عند تشكيلها عام (١٩٨٥) بأنها ستصدر قانوناً لمحكمة العدل العليا كمحكمة منفصلة عن محكمة التمييز ولم تف بوعدها الا بتاريخ ١٩٨٧/١/١٥، حيث قدمت الى مجلس الأمة مشروع قانون محكمة العدل العليا ولم تطلب انذاك استعجال النظر فيه، وبقي معروضاً على مجلس الأمة بدون أي إجراء، ولم يث المجلس فيه حق الآن، ولكن الحكومة ولغاية في نفسها استغلت حل مجلس الأمة بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣٠، فأصدرت القانون المؤقت رقم ١١ بتاريخ ١٩٨٩/٣/٩، أي أن المدة المنقضية ما بين وعدا القانون كما سلف بيانه وبين اصدار القانون المؤقت قد بلغت حوالي أربع سنوات فتكون قد خالفت الدستور مخالفة واضحة ومقصودة دون شعور بالمسؤولية التي تترتب على عملها هذا واكتفي بهذا الوصف وأبين وجه مخالفتها للدستور.

بما أن المادة ٩٤ من الدستور تنص: عندما يكون مجلس الأمة غير منعقد أو منحلًا يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يرفع قوانين مؤقتة في الأمور التي تستوجب اتخاذ تدابير ضرورية لا تحتمل التأخير أو تستدعي صرف نفقات مستعجلة غير قابلة للتأجيل ويكون لهذه القوانين المؤقتة التي يجب أن لا تخالف أحكام هذا الدستور قوة القانون على أن تعرض على المجلس في أول اجتماع يعقده للمجلس أن يقر هذه القوانين أو يعدلها. اما اذا رفضها فيجب على مجلس الوزراء بموافقة الملك أن يعلن بطلانها فوراً، ومن تاريخ ذلك الاعلان يزول مفعولها

بمبدأ التزام السلطة التنفيذية بأحكام الدستور. التواب فإن هذا الطلب غير دستوري اذا انتهت ولاية السلطة التنفيذية بعرض المشروع على مجلس النواب كما هو مستفاد من قرار المجلس العالي رقم ١ لسنة ١٩٥٥.

بالاستناد الى ما تقدم اقتصرح رفض القانون المؤقت رقم ١١ لسنة ١٩٨٩ لمخالفته لاحكام الدستور.

دولة رئيس المجلس: ولأن قبل أن يقدم دولة رئيس الوزراء بعض الاخوة آثاروا ضرورة بحث موضوع نتائج الحرب العراقية والأوضاع السياسية، هل المجلس الكريم لا يزال عند هذا الطلب، معالي الدكتور اسحق.

الدكتور اسحق القرخان: لأن الوقت متأخر أرجو أن تعقد جلسة يوم السبت من الصباح أو الأحد.

دولة رئيس المجلس: استاذ كاسل الشريف.

السيد كامل الشريف: يؤمل ويرجى بيان دولة رئيس الوزراء اذا كان هناك معلومات تضلل الى ما نعرفه جميعاً وأصبح واضحاً لنا واذا كان هناك كلمات لا مجال لكلمات كثيرة الحقيقة إنما الذي اقترحه من وحي ما يدلي به دولة الرئيس وما يتكلم به بعض الاخوان باختصار أن يصدر بيان عن مجلس الاعيان يوضح رأينا في بعض المراكز الأساسية الموجودة على الساحة ولن نحتاج منا الى نوع من الكلام لتهديد المواطنين واعطاء رأينا ودعم قضائنا بشكل مختصر ومجيد فلا لزوم للتأجيل الحقيقة وشكراً.

ومن جهة أخرى لقد نصت المادة ١٠٠ من الدستور على تعيين أنواع المحاكم ودرجاتها وأقسامها واختصاصاتها بقانون خاص. ومعلوم أن القانون المجرى من الوصف هو الذي أقره مجلس الاعيان والنواب واصدره الملك ونشر في الجريدة الرسمية بموجب المادة ٩٣ من الدستور أما القانون المؤقت فلا يشمل هذا النص لأن نصه يختلف عن تسمية القانون المشار اليه هذا فضلاً عن أن القضاء الاداري يلحق القانون المؤقت بالقرارات الادارية اخذاً بالمعيار الشكلي الذي مفاده أن ما يصدر عن السلطة التشريعية بشرط نشرها وما يصدر عن السلطة التنفيذية بعد قرارها ادالياً والأحكام الصادرة عن السلطة القضائية هي أحكام قضائية وقد اخذ مجلس النواب بهذا المبدأ في البند السابع من المادة التاسعة من قانون محكمة العدل. هذا بالإضافة الى أن قيام دولة رئيس الوزراء بعرض مشروع أي قانون على مجلس النواب وفقاً للمادة ٩١ من الدستور يعني أن السلطة التنفيذية قد مارست صلاحياتها ولا يحق لها بعد ذلك أن تصدر قانوناً مؤقتاً في موضوعه ولا سيما وأنه لم يحدث أمر يستوجب معالجة ضرورية.

أما القول بأن السلطة التنفيذية ورئيس الوزراء قد طلب سحب قانون مقدم لمجلس

محضر الجلسة

دولة رئيس المجلس: دولة السيد بهجت التلهوني.

دولة السيد بهجت التلهوني: اذا كان هنالك شيء عند دولة الرئيس الأستاذ مضر بدران أن ينور مجلس الاعيان به فانتنا على استعداد أن نستمع اليه في الوقت الذي يحدهه هو سواء السبت أو الأحد أو في أي وقت كان أو الذي يراه في نفسه هو ممكن أن يأتي فنحن على استعداد لأن نلي الدعوة في أي وقت كان أما اذا كان لا يوجد أي شيء جديد كذلك ممكن أن نسمع منه الآن أي شيء كان يريد أن يضيف وشكراً.

دولة رئيس المجلس: السيد أمين شقير.

السيد أمين شقير: سيدي الرئيس في الواقع أن الاستماع من دولة رئيس الوزراء أمر على غاية الأهمية في هذه المرحلة وفي الموضوع الذي يستأثر باهتمامنا جميعاً ولكنني أتمنى أن يكون هذا الاستماع عملاً لتفاعل ليس متوقفاً عند حدود الاستماع والتعبير المأبوس حول بعض الملاحظات التي يمكن أن نطرحها على أذهان زملائنا في هذه الجلسة التي بلغت حتى الآن وقتاً غير قصير لذلك اذا كان دولة رئيس الوزراء مهتماً لاعطائنا بياناً واضحاً لا يشمل الأحداث التفصيلية بقدر ما يتطرق الى مجمل السياسة التي تنتهجها حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على ضوء التطورات التي نواجهها فاعتقد أن اختيار يوم السبت أو أي يوم آخر يليه تخصص الجلسة كاملة لهذا الموضوع وليست عملية اختصار وأداء شكلي لذلك أرجو من دولة الرئيس أن يأخذ رأي دولة رئيس الوزراء في بيان استمدهه للتحدث

الى المجلس بالصيغة التي يراها أولى وأجدي وأنفع بعمل الدولة والحكومة ومجلس الاعيان والشعب وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ محمد عودة القرعان.

السيد محمد عودة القرعان: هذا الأمر مطلوب من دولة رئيس الوزراء فالأمر الآن عنده اذا عنده معلومات يتفضل بليتها الآن أو بليتها السبت أو الأحد أو أي يوم يختاره نحن لا نختار لأنه حر اذا قلنا كلام قبل أن نسمع منه ممكن أن يكون عنده كلام يغير أو يبدل في بعض الأمور والأمر متعلق بدولة رئيس الوزراء.

دولة رئيس المجلس: السيدة ليل شرف.

السيدة ليل شرف: دولة الرئيس أريد أن أؤيد اقتراح الدكتور اسحق الفرسان في تخصيص جلسة خاصة لهذا الموضوع سواء كان عند دولة رئيس الوزراء ما بيديه من أمور أم لم يكن فلا بد من أن نتناقل في الموضوع بيننا حتى لو لم نسمع من دولة رئيس الوزراء وأن يصدر عنا بيان كما اقترح الاستاذ كامل الشريف قبل قليل لذلك اذا اراد رئيس الوزراء أن يقول شيء يجب أن نسمعها أول الجلسة ثم نتناقل وشكراً.

دولة رئيس الوزراء: الاستاذ حمد القرعان.

السيد حمد القرعان: شكراً دولة الرئيس انا لا اختلف عن المقترحات ولكن اعتقد الذي يفرض علينا هذا الاختلاف والرأي هو الاعيان الذي أصابنا بعد ثلاث ساعات جلوس هذا

القادم لأنه لا يصحح الرأي رأي اقترح أن يكون يوم السبت وبالساعة التي تحدد والعاشر أنشط من الحادية عشر ونطرح بعض الأسئلة ونسمع بعض الاجابات ليسمع منا بعض المقترحات ولتعدل وحيث يستطيع مجلس الاعيان أن يصدر اجال رأي للناس يوم السبت مساءً وشكراً.

دولة رئيس المجلس: استاذ جعفر الشامي.

السيد جعفر الشامي: انني على ذلك. دولة رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على جلسة يوم السبت صباحاً الساعة العاشرة؟

وترفع الجلسة الى موعد آخر.

انتهت الجلسة -

أمين عام مجلس الأمة  
صالح الزعبي

دولة رئيس مجلس الاعيان  
أحمد اللوزي

هكذا حقه الفصل